الفصل الثاني

مظاهر مشاركة المرأة في المجتمع

لا يخجل حاخامات اليهود من الدعوة الصريحة إلى إعادة بناء هيكل سليمان، حيث تسرد مأثورات الحاخامات كيفية تصميم هذا المعبد، فَسكنَ سليمان عليه السلام في الطابق الأول، والحاخامات في الطابق الثاني، أما في الطابق الثالث فكان للفتيات العذارى اللواتي وهبن أنفسهن لمتعة رجال الهيكل، وفي الطابق الأخير سكن الغلمان لمن كان يهوى مباشرتهم جنسيًا من هؤلاء الحاخامات. وأطلق الحاخامات على هذا النوع من الدعارة اسم: (المتعة المقدسة) ليلبسوا ثوب العهر والإباحية على الدين!!

صحيفة الحدث الأردنية، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م

المرأة في الشريعة اليهودية

أولاً: المرأة في التوراة والتلمود

إن من الثابت تحريف التوراة بنصٍّ قول الله تعالى في القرآن الكريم ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[1].

ومما يثبت ذلك في التوراة قصة موت ودفن موسى عليه السلام، وهي واضحة في سفر التثنية الإصحاح ٣٤ الآية ٥-٦، "فمات موسى عبد الرب في أرض موآب حسب قول الرب، ودفنه في الجواء في أرض موآب" ثم يضيف: "ولم يعرف إنسان قبره حتى اليوم".

تعد التوراة تأليفًا جماعيًا مليئاً بالاستعارة والاستنساخ، وقد استغرقت كتابتها وقتًا طويلاً بعد وفاة موسى عليه السلام، ونسبة التوراة إلى موسى ـ عليه السلام ـ ليست إلا زعمًا لا يقوم عليه دليل. أما الذي تشير إليه شواهد الدراسة لهذه الأسفار في خلفية التاريخ اليهودي وشواهد الأحداث التي تتابعت في هذا التاريخ على حد سواء؛ حيث إنَّ هذه الأسفار كتبت بعد عهد موسى عليه السلام بعدة قرون، وتم تحريفها لتتفق مع مصالح فئات معينة.

تُعد مصادر التوراة متعدّدة ومتشعّبة، ويمكن إجمالها في الوحي الإلهي على الرغم من التحريف الثابت للتوراة؛ إلا أن

هذا التحريف لم يشمل كل الأحكام؛ فما زال بعضها باقيًا ولم يحرف وليس المجال لذكرها هنا، وقد ساهم الفكر الكنعاني بسبب اختلاط بني إسرائيل بالكنعانيين في كتابات التوراة كما أثبتت ذلك الوثائق التاريخية التي تتناول الحضارة الكنعانية، كما أن الأسماء الواردة في العهد القديم سواء كانت أسماء أشخاص أو أماكن من أصل كنعاني عربي تعود إلى ما قبل ظهور اللغة العبرية بأكثر من ألفي عام.

وأسهم الفكر المصري بشكل واضح في الفكر اليهودي، والفكر البابلي يُعدّ من أهم المصادر التي اعتمدت عليها أسفار العهد القديم؛ حيث عُثر على نصوص بابلية تروي قصتي الخليقة والطوفان، وترجع إلى زمن يسبق عودة اليهود إلى فلسطين، وتأثر اليهود بالفكر الفارسي وخصوصًا عقيدة المخلص الواردة في الديانة الزردشتية؛ فقد اليهود في أسفار العهد القديم وخاصة مسألة المسيح المنتظر، وتأثر اليهود بالفلسفة الإغريقية من خلال لقاء اليهود مع الإغريقيين في الإسكندرية ومن أشهر من قام بهذا الدور اليهودي "فيلون" الذي كان يؤمن بتعاليم الفلسفة اليونانية؛ لأنها في رأيه مأخوذة عن التعاليم العبرية، كما تأثر اليهود بالوثنيين بمعبودات جيرانهم من الكنعانيين والفينيقيين والبابليين في

أثناء إقامتهم بين تلك الشعوب، فقربوا القرابين لبعل وعشترون ومولك؛ وذلك على الرغم من تحذير أنبيائهم.

ويشعر الباحث في التوراة والتلمود أن المرأة نالت نصيبًا وافرًا من الدونية والاستبداد، فنجد نصوص التوراة حافلة بالانتقاد الشديد والصفات العجيبة حيال المرأة.

وقامت الحية - وحسبما ما ورد في التوراة - بإغواء حواء وتحريضها على الأكل من الشجرة المحرمة، وأغرت آدم بدورها. وتكمل التوراة القصة بالقول: ولما علم الرب سأل آدم هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك أن لا تأكل منها؟ فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي التي أعطتني من الشجرة فأكلت. وتضيف التوراة فعوقبت الحية كمحرضة أولى بأن أصبحت ملعونة من جميع البهائم تسعى على بطنها، وتأكل التراب، وعوقبت المرأة بآلام الوضع والولادة وبسلطان الرجل عليها -والعياذ بالله- وعوقب الاثنان بالخروج من الجنة إلى الأرض. وتمضي التوراة في القصاص من المرأة بسبب خطيئتها التي سببتها للبشرية، فقرنت في الوصايا العشر بالعبد والأمة والبهائم في النهي عن الاشتهاء: لا تشته امرأة قريبك ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئًا مما يملك قريبك.

كما لم يقتصر العقاب الإلهي الذي ورد بالتوراة على الولادة فحسب بل ابتلاها بالطمث كعلة معدية يجب التطهر منها؛ وذلك في سياق التمييز بين ولادة الذكور والإناث.

والتلمود كلمة مشتقة من كلمة (لامود) وتعني دراسة أو تعاليم، وتعني في الاصطلاح: الكتاب الذي يحوي مجموع التعاليم اليهودية التي نقلها الأحبار اليهود شرعًا وتفسيرًا للعهد القديم واستنباطًا من أصوله بحيث يغطي كل جوانب الأنشطة الدينية والدنيوية في حياة اليهود، ويعتبر التلمود مقدسًا عند طوائف اليهود عدا طائفتي القرّائيين والسامريين، حيث تنادي الطائفتان علناً بنبذه واعتباره غير موحى به من الرب، وتعتبر طائفة الفريسين أن التلمود أكثر قداسة من التوراة، فيقول أحد الحاخامات: يا بني كن حريصاً على مراعاة أقوال الكتبة مؤلفي التلمود أكثر من حرصك على أقوال التوراة؛ لأن أحكام التوراة تحوي الأوامر والنواهي؛ أما شرائع الكتبة فإن من يهتك واحدة منها يجلب لنفسه عقوبة الموت.

يجمع التلمود العديد من المهازل التي تمس المرأة اليهودية، ومما جاء فيه: عورة امرأة أبيك لا تكشف إنها عورة أبيك، عورة أختك بنت أبيك أو بنت أمك المولودة في البيت أو المولودة

خارجاً لا تكشف عورتها، عورة ابنة ابنك أو ابنة بنتك لا تكشف عورتها، إنها أختك عورة، كنتك لا تكشف إنها امرأة ابنك لا تكشف عورتها، عورة امرأة أخيك لا تكشف أنها عورة أخيك، ولا تأخذ امرأة على أختها للضر لتكشف عورتها معها في حياتها.

ومن المهازل الفظيعة في التلمود أن الإنسان يعتبر ابن الشيطان؛ فالشياطين من نسل آدم، وهؤلاء يطيرون في كل اتجاه وهم يعرفون أحوال المستقبل باستراق السمع، ويأكلون ويشربون مثل الإنسان. والشياطين الذين من نسل آدم أنجبهم آدم بعد أن لعنه الله ورفض أن يجامع زوجته حواء حتى لا تلد ذرية تعيسة، فجاءت له شيطانة اسمها ليليت كان يأتيها مدة ١٣٠ سنة، فولدت شياطين مئة من أولادها يموتون أمامها وهي دائمًا تنوح كالكلاب، ويصحبها مئة وثمانون ملكًا من الأشرار كما يصفها التلمود.

ومما جاء في التلمود: "واحسرتاه لمن كانت ذريته إناثًا، وأصلح النساء مشعوذات، والنساء أرواحهن تافهة، والنساء لسن حكيمات ولا يعتمد عليهن، نزلت على الناس عشرة أنصبة من الثرثرة أخذت النساء منها تسعة، ولا توجد امرأة إلا

للجمال، لا توجد امرأة إلا لإنجاب الأولاد، وكل من يمشي وراء مشورة امرأة يسقط في جهنم، المرأة اليهودية التي تخرج من الحمام يجب عليها أن تستحم ثانية إذا وقع بصرها لأول مرة على نجس كالكلب والحمار والمجنون وغير اليهودي والجمل".

الزواج والطلاق:

تحثّ الشريعة اليهودية على الزواج، وتُعدّ العزوبية من أحد أسباب تخلي الرب عن شعب إسرائيل، وقد جاء في كتاب الأحكام الشرعية حول الشخصية الإسرائيلية المادة ١٦: "الزواج قد فرض على كل يهودي، وليس من الممكن عقد زواج فتاة على رجل إلا بموافقتها". وبالرغم من أن تعدد الزواج كان مباحًا في الشريعة اليهودية؛ إلا أن حاخامات القرن الحادي عشر جعلوه محرمًا؛ وذلك في سياق تفسير الشريعة اليهودية المتماشية مع أهوائهم.

تختلف عقود الزواج عند اليهود تبعًا لاختلاف طوائفهم؛ فعلى سبيل المثال: تعد الخطبة عند طائفة القرائيين عقدًا من العقود؛ لأنها جزء من عقد الزواج، ولأهميتها طالبوا بإثباتها كتابة، وإذا سُجّلت فلا تفسخ إلا بالطلاق، وإذا اتصلت المخطوبة بشخص أجنبي فيعد عملها زنا، ومن شروط

الخطبة عند هذه الطائفة المهر، والوثيقة، والقبول، ثم الإعلان عنها.

أما عقد الزواج في الشريعة اليهودية فهو في بداية الأمر فرض على كل يهودي وقابل للانحلال والتعدد، أما شروط عقد الزواج فهي: الرضا والمهر والشكل الديني؛ أي يعقد بحضور حاخام، وعدم وجود موانع للزواج.

يطلق التلمود على الزواج كلمة "قدّوشين" أي: التقديس، بمعنى تخصيص الزواج، أي تخصيص امرأة لرجل لا تخالط أو تتعامل مع غيره، والهدف من الزواج كما أكدت التوراة والتلمود هو عمران الأرض باستمرار النوع الإنساني بالتسلسل.

أما المهر فكان يقبضه أبو العروس ويتصرف به بلا قيد أو شرط، وتدوم ولائم الزفاف لمدة أسبوع، ويكثر فيها الرقص والغناء والطعام والشراب. ومع التبدّلات التي صاحبت عقود الزواج أصبح بإمكان الزوجين كتابة ما شاؤوا من الضمانات بما يحفظ مصلحة كل منهما ومصلحة الأولاد، وقد جعل التلمود عقد الزواج عقداً دينيًا وليس مدنيًا، واشترط امتلاك كل طرف من طرفي العقد لصحته وعقله وحواسه، فمنعوا زواج الأبله والمجنون والأبكم والصغار والمراهقين وغير البالغين

والمعوقين، ثم سُمح للصُمِّ أن يتزوجوا إذا استطاعوا تبليغ إرادتهم بالزواج.

كان تعدد الزوجات مباحًا في الشريعة اليهودية، ويتزوج اليهودي ما يشاء من النساء، وفي عام ٩٦٠م أفتى الحاخام جرشوم بن يهودا بوجوب تحريم تعدّد الزوجات، والسبب في هذا كما أجمعت بعض المصادر أن اليهود كانوا يعيشون مع المسيحيين، والديانة المسيحية تحرِّم تعدُّد الزّوجات، وجاء المنع من قِبَل المراوغة والنِّفاق، وظل اليهود يتزوجون بأكثر من امرأة؛ كما أن الديانة اليهودية تحرِّم الزواج من غير اليهود ويسمونهم "جوييم" وهم الأمم الأخرى غير بني إسرائيل.

تميل التوراة إلى رفض الزواج المختلط، فنجد إبراهيم التوراتي يبحث لابنه إسحاق عن زوجة، ويستحلف الرب كي لا تكون زوجة ابنه من الكنعانيين، وهددت رفقة زوجة إسحاق بالموت إن تزوج ابنها يعقوب من بنات "حث" طالبة أن يتزوج واحدة من بنات خاله "لابان"، وقتل أبناء يعقوب زوج أختهم "شكيم" لأنه ليس منهم واعتبروا أختهم "دينة" قد تنجست؛ لأن "شكيم" ابن ملك الحوريين وطئها. وتتفاخر التوراة أن موسى هو ابن عبراني من "بني لاوي" تزوج من فتاة من "اللاويين" وقد

غضب موسى من قومه لأنهم تزوجوا نساء غريبات، وعندما أحب سليمان نساء كثيرات غريبات طالبه الرب أن يتخذهن سرايا وليس زوجات. وتخلُص التوراة في نهاية المطاف إلى المطالبة بالاعتراف بخطيئة الزواج بالغريبات: "فاعترفوا الآن للرب إله آبائكم، واعملوا مرضاته، وانفصلوا عن شعوب الأرض وعن النساء الغريبات" وتقر التوراة عقوبة القتل للرجال الذين يتزوجون من خارج الجماعة اليهودية. وفي مواقع أخرى من التوراة نجد المنع لليهود من أن يتزوجوا أبناء سبط يهودي آخر. وتجمع بعض الآراء أن الزواج اليهودي داخل السبط الواحد كان لاعتبارات تتعلق بالإرث[٢].

جاء في التشريع المدني والجنائي في الفقه اليهودي المادة ٣٩٦ أن الزواج المعقود بين يهودي وكافرة ـ وهي المرأة غير اليهودية، أو العكس ـ باطلٌ، والحياة القائمة بينهما تعد فجوراً وزنا مستمرين، والأولاد الذين يولدون من هذه المعاشرة يعدون أولاد زنا.

ويقول في هذا السياق مؤلف كتاب (الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين): الدين والمذهب شرطان لصحة العقد؛ فإذا كان أحد الاثنين من دين أو من مذهب آخر

فلا يجوز العقد بينهما وإلا كان العقد باطلاً. ويضيف: يصح أن يعقد بين اثنين إذا كان أحدهما أجنبيًا ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقًا شرعيًا، وإذا تزوج أجنبي اعتنق الدين اليهودي من يهودية فلا يمكن لأبنائه أن يكونوا كهنة. ويضيف: ويمكن أن يرتد الإسرائيلي المتزوج من غيرٍ إسرائيلية إلى الزواج من إسرائيلية وكذلك الإسرائيلية، ويصح بعد ذلك عقد زواجهما.

وفي العصر الحديث تزداد حالات الزواج المختلط بين اليهود المقيمين خارج إسرائيل، وقد أشار د. سالادي فرغولا أن نسبة الزواج المختلط مرتفعة وخاصة في أوساط اليهود المقيمين في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وتوصل إلى خلاصة مفادها أنه كلما ازدادت نسبة المثقفين ازدادت نسبة الزواج المختلط، وخلص د. يورام بال الذي درس موضوع الاختلاط عند يهود فرنسا وأكد أن المتزوج زواجًا مختلطًا شخص يهودي يشعر بعدم الاكتراث بيهوديته ويتوق إلى أن يكون ابن شعب آخر فرنسي أو أمريكي.

ويرى داني روبنشتاين أن الخطر يتهدد الجاليات اليهودية في الخارج؛ إذ إن بعض شبابها يميلون إلى الزواج المختلط، ويضيف: إن ألمانيا تعد الأكثر في هذا المجال، حيث يجد

الشاب اليهودي أمامه فتاة ألمانية تمد له يد المساعدة لشق طريقه، في حين يطالبه الحاخامات اليهود أو الآخرون بالتّبرعات والتّجسس لحساب إسرائيل.

يسيطر رجال الدين اليهود الحاخامات على مسائل الأحوال الشخصية كافة؛ فلا يمكن بأي حال من الأحوال إتمام مراسم الزواج إلا بحضور حاخام، والهاربون من سطوة رجال الدين في قضايا الزواج يلجؤون إلى قبرص على سبيل المثال لإتمام مراسم الزواج. وفي عهد رئيسة الوزراء غولدا مائير نشبت مشكلة الزواج المدني والديني، حين تقدم عضو الكنيست (جدعون هاونزر) بمشروع يطالب فيه أن يكون الزواج مدنيًا، أي عن طريق المحاكم المدنية لا عن طريق الحاخامات؛ والهدف من وراء طرح المشروع رفع نسبة المؤيدين للحزب قبل الانتخابات البرلمانية، ومع أن المشروع لم يناقش بشكل جدي إلا أنه أثار أزمة في أوساط المتدينين، فطالب بعض أعضاء الكنيست من المتدينين بطرد حزب اليساريين من الكنيست، وآخرون طلبوا الامتناع عن تقديم المشروع إلى الكنيست، وأكدت غولدا مائير أن الحكومة لن تسمح بمناقشة هذه القضية، وأنها ستطرد اليساريين إذا تقدموا بمشروعهم، وحذرت الأحزاب من التصويت إلى جانب القانون. وبعد ذلك

تقدم الليبراليون بمشروعهم وخرجوا مطرودين من الكنيست. وكانت غولدا مائير تعارض فكرة الزواج المدني؛ حيث قالت: من الأشياء التي لا جدال فيها إنقاذ اليهودي من الذوبان ومن الزواج المختلط.

وقد وضعت التوراة الطلاق بيد الرجل يستعمله وقتما شاء، ولم تكن كلمة طلاق تستخدم، وإنما كان طرد الزوجة هو المستعمل في الشريعة، ثم أفتى الحاخام جرشوم بتحريم طرد المرأة من بيت الزوج إلا إذا أفتى القاضي بطلاقها وتم الاتفاق على الطلاق. وتنص الشريعة اليهودية أن المرأة التي يثبت عليها تهمة الزنا يحرم عليها الزواج بالرجل الذي اتصل بها، ولو حدث زواج بينهما فإنه يعد لاغيًا.

وتمارس السلطات الحاخامية نفوذًا واسعًا داخل الأحوال الشخصية، فيقول الكاتب الإسرائيلي هلمون ليفنبرغ: ما إن يرى الحاخامات امرأة شابة جميلة حتى يقرروا على الفور أنها لا بُدّ أن تكون عاهرةً؛ فحسب القوانين المعمول بها في إسرائيل تعد المرأة ملكية خاصة لزوجها مع كل النتائج المتعلقة بذلك؛ لذا فهي لا تملك حق الطلاق دون إرادة الزوج، كما أنها محرومة من هذا الحق إذا اختفى زوجها أو فقد عقله، وإذا

ما تزوجت دون علم الحاخامات فإنهم يعلنون أن زواجها باطل، ويُجبَر الزوج على ترك زوجته، فالزواج الديني وعبر موافقة الحاخام هو السبيل أمام من أراد الزواج، كما تورد الصحف العبرية أنه في كل أسبوع يسافر إلى نيقوسيا عشرات الأزواج الذين لا يرغبون في الزواج أمام الحاخام.

وتقول شلوميت ألوني في كتابها: (المرأة مخلوق بشري): إن واقع المرأة مخجل وفاضح. وتورد في كتابها مجموعة من القصص عن الطلاق التعسفي ومنها قصة ديفيد على سبيل المثال الذي ذهب إلى المحكمة مصطحبًا معه زوجةً أخرى، وقال: إنها زوجته وسيطلقها وسيتزوج من غيرها. واضطرت زوجته الحقيقية أن تترك البيت وتتزوج من آخر وأنجبت طفلاً. وبعد مدة انكشفت قصة ديفيد، فأصر الحاخامات أن تطلق من الاثنين ثم أكد بعد ذلك وزير الأديان في البرلمان أن وضع المرأة من الناحية القانونية والدين أصبح صحيحًا. ومع ارتفاع نسبة الطلاق يؤكد موقع شبكة المرأة في إسرائيل أن آلاف اليهوديات ما زلن مغلولات؛ بمعنى أن أزواجهن يرفضون تطليقهن، وتقدر المنظمات الإسرائيلية التي تعنى بمساعدة النساء أن أكثر من ٩٧٪ من الرجال الذين يرفضون تطليق

زوجاتهم يعتدون عليهن بدنيًا، وتؤكد الإحصاءات الإسرائيلية أن من بين كل ٣ حالات زواج يكون مصير حالة منها الطلاق.

وقد شكلت الحكومة الإسرائيلية العديد من اللجان التي تبحث في مسألة الطلاق، وكانت أغلب النتائج التي أشارت إليها الإحصاءات تشير إلى أن أكثر من ٤٤٪ من حالات الطلاق أسبابها الرجال نتيجة الجو العائلي والخصومات المستمرة، وأشار ما يقارب ٢٧٪ إلى أن تدخل أقرباء الزوجين في الحياة الزوجية يعد أحد أسباب الطلاق، كما أشار ٣٧٪ من المستطلعين إلى عدم وجود سبب رئيس للطلاق، ولكن ذلك ناشئ عن انعدام المشاعر، وتدني التلاؤم، وقضاء أوقات الفراغ خارج نطاق الأسرة.

وتندرج أسباب الطلاق أيضًا بنسبة ٣٤٪ في الحياة المثيرة والمزعجة، ومنهم من صنف الحياة العائلية ٣٣٪ بأنها خطيرة، و كانت ٨٪ بسبب خلاف سهل ومعتدل، ومن أسباب الطلاق في المجتمع الإسرائيلي تغيب الزوج بشكل مستمر. وسعت بعض النساء إلى تحقيق طموحات شخصية على حساب الحياة العائلية، وآخرون طلقوا بعد اكتشافهم أن لزوجاتهم علاقات سرية مع رجال.

وأمام هذا الوضع الاجتماعي الأسري المفكك لا بد من الإشارة إلى العديد من الظواهر في هذا الشأن، ومنها الإنجاب دون زواج؛ حيث تقرر الحياة الاجتماعية والدينية في إسرائيل أن وظيفة النساء اليهوديات هي إنجاب الجنود؛ فعلى المرأة الإسرائيلية أن تنجب أكبر عدد ممكن من الأطفال لإلحاقهم في الجيش، كما أن المرأة الإسرائيلية تعد هذا الأمر واجبًا مقدسًا، ويرى بعض الحاصلين على شهادات عليا في علم الاجتماع أن إسرائيل تعد اليهوديات هن لإنجاب الجنود؛ فالأمومة في المجتمع الإسرائيلي هي الامتياز الأهم إن لم يكن الوحيد للإسرائيليات، وتمتلئ شوارع المدن الإسرائيلية بلافتات كتب عليها: "تناسلوا وتضاعفوا وزيدوا عددكم" وهي عبارة توراتية تعد الإنجاب أهم واجب للمرأة اليهودية.

وذكر ملحق صحيفة معاريف أن عدد السيدات اللواتي أنجبن خارج إطار الزواج ارتفع من واحد لكل مائة حالة إنجاب في السبعينيات إلى ١,٨ لكل حالة إنجاب العام ١٩٩٤م.

ويذكر تقرير الصحة الأوروبي أن إسرائيل تحتل المرتبة ٣٧ من قائمة تتضمن ٥١ دولة، ويستدل من المعلومات التي يوفرها التقرير أن ٢٧ فتاة إسرائيلية من بين كل ١٠٠ ألف

شخص يحملن في سن ١٥-١٩ عامًا، بحيث تنجب ١٨ فتاة منهن، بينما تجهض ٩ منهن الأجنة.

ويؤكد تقرير اجتماعي آخر أن ٤٣٪ من الإناث اليهوديات فوق سن ١٥ سنة غير متزوجات، ونسبة الرجال غير المتزوجين ٣٨,٤٪، ويرتفع سن الزواج في إسرائيل كما يقل عدد المتزوجين، وفي المتوسط تنجب المرأة اليهودية ٢,٧ ولداً والمهاجرة الروسية ١,٧، أما المرأة العربية في إسرائيل فتلد ٨,٤ ولداً.

كما تعاني إسرائيل من ارتفاع نسبة الإجهاض؛ فحسب التقارير الإحصائية الإسرائيلية أن ٧٠ ألف حالة إجهاض تتم في المشافي الإسرائيلية سنويًا وهي الأعلى عالميًا، ويؤكد عضو الكنيست الإسرائيلي الأسبق أفنير شاكي أن مليون عملية إجهاض تمت في إسرائيل منذ قيامها مضيفًا أن إسرائيل خسرت مليون يهودي بسبب العدد الكبير من عمليات الإجهاض.

ومع تزايد حالات الإجهاض في المستشفيات والعيادات الإسرائيلية الخاصة أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراً يسمح بالإجهاض إذا وصلت المرأة إلى سن ٤٠، أما النساء

العاملات خارج المنزل واللواتي يحملن بسبب الاغتصاب فإنهن لا يستطعن الإجهاض إلا إذا ثبت أن الجنين مشوه. وقد شكلت العديد من اللجان لتحديد متى يكون الإجهاض ممكناً، وأمام هذا الوضع تلجأ المرأة الإسرائيلية إلى عملية الإجهاض مقابل مبالغ ضخمة من المستشفيات والعيادات الخاصة، وتعمل وسائل الإعلام الإسرائيلية على تشجيع الإنجاب والحد من وسائل تنظيم النسل.

من الظواهر الأخرى التي تلاحظ في المجتمع الإسرائيلي أن أرملة اليهودي التي لم تنجب منه يجب تزويجها لأخيه الأعزب على وجه الإجبار؛ فإذا أنجب منها فإن المولود لا يحمل اسمه وإنما يحمل اسم أخيه الميت وينسب إليه، وإذا امتنع أخو المتوفى عن هذا الزواج فإنه يُشهَّر به، ويخلع من المجتمع الإسرائيلي. وتسمي الشريعة الإسرائيلية المرأة التي تؤول إلى أخي زوجها الميت "يبامة". وجاء في سفر التثنية الإصحاح ٢٥ الآية ٥_١٠: وإذا أقام أخوان معًا، ثم مات أحدهما وليس له عقب، فإن زوجة الميت لا تصير إلى الخارج لرجل أجنبي بل أخوه يدخل عليها ويتخذها زوجة له، ويقيم عقباً لأخيه. ويكون البكر الذي تلده منه هو الذي يخلف اسم أخيه الميت فلا يندرس اسمه من إسرائيل؛ فإن لم يرض الرجل أن يتزوج امرأة

أخيه فإنَّ المرأة تتوجه إلى الشيوخ، وتقول: قد أبى أخو زوجي أن يقيم لأخيه اسماً في إسرائيل، ولم يرضني زوجة. فيستدعيه شيوخ مدينته ويكلمونه في ذلك، فيقف ويقول إني لا أرضى أن أتخذها، فتتقدم إليه امرأة أخيه بحضرة الشيوخ، وتخلع نعله من رجله وتبصق في وجهه، وتجيب قائلة: هكذا يُصنع بالرجل الذي لا يبني بيت أخيه. فيدعى في آل إسرائيل "بيت المخلوع النعل". والمعمول به الآن هو ما ورد في المادة ٣٦ عند ابن شمعون في قوله: (المتوفى زوجها إذا لم يترك أولاد، وكان له شقيق أو أخ لأبيه، عدّت له زوجة شرعًا، ولا تحل لغيره ما دام حياً، إلا إذا تبرأ منها نص المادة ٤٣).

وتهتم الشريعة اليهودية بالابن البكر؛ فهو في مرحلة البداوة كان خليفة لأبيه في كل شيء: يستولي على السلطة من بعده، ويكون هو المتصرف في كل ثروته، وكثيرًا ما كانت المنافسات تشتعل بين الإخوة الصغار وأخيهم الأكبر البكر.

ولإلقاء المزيد من الضوء على حال الأسرة اليهودية أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت أن نسبة الاعتداء على الأطفال داخل الأسرة زادت بنسبة ٥٠٪، وطرأ ارتفاع بنسبة ٢٥ ٪ للجرائم الجنسية التي يتعرض لها الأطفال خارج نطاق

الأسرة. وتأكيداً لارتفاع معدلات العنف فقد نشرت الصحيفة ذاتها أن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى ارتفاع معدلات العنف في كل المجالات وجميع المراحل السِّنية، وقد كشف كثير من التلاميذ تعرضهم للعنف اللفظي والبدني، ويعد العنف البدني الأكثر شيوعًا بين تلاميذ المدارس الابتدائية، ويقل عند الاقتراب من سن البلوغ، وأضافت الصحيفة أن أكثر من ٥٠٪ من تلاميذ الصفوف من السادس إلى العاشر كانوا مشاركين في العنف بصورة ما، وأنَّ أكثر من ٦٠٪ من التلاميذ اشتركوا في أعمال عنف تجاه زملاء لهم أو كانوا ضحايا لأعمال عنف، واشترك حوالي ١٥-٢٠ ٪ في مستويات أكثر خطورة من العنف، وأصيب حوالي ١٤٪ خلال مشاجرات وكانوا في حاجة إلى علاج طبي.

وفي دراسة حديثة أكدت أن الشباب الإسرائيلي هم الأقل سعادة من بين ٢٨ دولة، وقد أظهرت نتائج دراسة ميدانية لمنظمة الصحة العالمية أن الشباب الإسرائيلي هو الأكثر تعاسة بالمقارنة مع عينات ٢٧ دولة، وبموجب هذه الدراسة فقد تبيَّن أن المجتمع الإسرائيلي أخفق في جهوده الرامية لتعزيز السلوكيات الصحية بين الشباب، فيما تؤكد منظمة الصحة العالمية بعد رصدها عينة قوامها ٥٠٠ فتى إسرائيلي تتدرج

أعمارهم بين ١١-١٥ سنة أنَّهم يعانون من شعور حاد بالنقص والتدني بالمقارنة مع بقية الجنسيات، ويؤكد يوسي هارئيل رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة بار إيلان أن هذه الدراسة بمثابة جرس إنذار يدعو لتنفيذ برامج عائلية على صعيد الصحة النفسية للشباب الإسرائيلي دون تردد.

المرأة والحاخامات:

تعد الشريعة اليهودية المرأة نجسة إذا لمست عباءة الصلاة "الطاليت" ووجب شراء غيرها، وبعد ظهور حركات التنوير اليهودي أصبحت تساهم في وظائف الكهانة والقضاء والإفتاء؛ فقد أفتى الحاخام الأكبر لمدينة ألتوانا وهو الحاخام يعقوب إتلنجر وأقر فتواه الحاخام السفاروي في بغداد الحاخام يوسف حايين بن إلياهو، أفتى بأن تدخل الفتاة إلى الطقوس الدينية، وأن تقام لها وليمة لأجل "بنت مصوه" أي البنت المكلفة شرعيًا، وأن تهدى ثوبًا جميلاً لهذه المناسبة مع إنشاد نص الحمد الوارد في المشناة. ويؤكد د. حسن ظاظا أن هذا التحرر وصل إلى يهود أمريكا على يد الحاخام مردخاي فيلان الذي أدخل دعاء " تبارك الله ربنا ملك الكون الذي أحيانا وأعاننا وبلغنا شهود هذا اليوم" في الصلوات العادية عام ١٩٢٠م.

ومع ظهور حركة اليهود الإصلاحيين أفتوا بأن البنت المكلفة شرعًا من حقها أن تحسب في "المنيان" وهي الحد الأدنى من الحاضرين في صلاة الجماعة عند اليهود وهم عشرة، وعلل الإصلاحيون ذلك بأن الحاخامات كانوا يستأجرون بعض السوقة من تاركي الصلاة، ويدفع لهم أجرٌ لحضور الصلاة، وكانوا ينفقونه في شرب الخمر والمخدرات، فجاء إدخال النساء المؤمنات في الصلاة حلاً أمثل وأكرم لطاعة الله.

تقول الكاتبة الإسرائيلية بننبا بيلي حول مكانة المرأة في الحياة اليهودية المعاصرة: إن قصة حق المرأة بالمشاركة في الشؤون الدينية للدولة في إسرائيل قد آلت بشكل ما إلى معركة بين أولئك الذين يمثلون الأفكار التقدمية العلمانية وما يسمى بالمؤسسة الدينية الرجعية، وهذا يفترض وجود طرفين متناقضين في الأهداف: طرف يمثل الديمقراطية والمساواة وما يرافقها من التساهل في حرية المرأة، والآخر يمثل الاتجاه الديني التقليدي القديم بمواقفه المنحازة ضد المرأة.

وعن انتخاب المرأة في المجالس الدينية تقول: إن المعارضة الرئيسة التي ظهرت هي ذات طبع مختلف؛ لأن النساء والرجال

الذين يعملون في جمعية واحدة يسببون تهديدًا خطيرًا للأخلاق الجنسية لأعضاء المجلس الديني، كما أن على المحكمة العليا ألا تنتهك حرمة رئيس الحاخامات، وإسرائيل خولت السلطة القضائية للحاخامات مسائل معينة يشرف أعضاؤها على جهاز قضائي في أنحاء إسرائيل كافة؛ حيث إنهم مكلفون بالتعامل مع الأحوال الشخصية التي تخص الزواج والطلاق.

تخضع عملية القرار واتخاذ الموقف في الأوساط المتدينة إلى آليات مختلفة تمامًا عما عليه الحال في الأوساط العلمانية؛ إذ يتزعم ثلاثة من الحاخامات مجالس ما يسمى بـ"كبار علماء التوراة " في حركتي "شاس" و"ديغل هتوراة" وهم الذين يتولون مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بحركتيهما اللتين تعدان أكبر الحركات الحزبية وأوفرها نفوذًا في أوساط المتدينين المتزمتين الحريديم في إسرائيل. ففي حركة "ديغل هتوراة" التي تمثل المتدينين الغربيين الأشكناز في الغالب يبرز الحاخام الأدمور ماغور، والحاخام شطاينمن، فيما يمسك الحاخام عوفاديا يوسف بزمام الأمور في حركة "شاس" التي تعبر عن المتدينين الشرقيين، ومن المعتاد أن ينسق هؤلاء الثلاثة فيما بينهم الخطوات والقرارات المشتركة خاصة في مسائل التشريعات الدينية والقوانين المتعلقة بما يوصف

بـ"الوضع القائم". ويشير هذا المصطلح إلى سياسة مراعاة التوازنات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي بين توجّهات المعسكرات المتدينة ومكتسباتها من جانب وما يتعلق بالعلمانية من جانب آخر. ويُلاحَظ أنَّ الأوساط الحريدية مصطفة خلف قائمة محددة من الاتجاهات والمطالب بفضل التنسيق بين شقيها الشرقي والغربي، ويتجلى هذا الانسجام بشكل خاص عندما يكون الأمر متعلقًا بمجلس كبار علماء التوراة الغربيين الأشكنازيين؛ فصاحب القرار الأول والأخير في معسكر الحريديم الأدمور ماغور لا يلتقي شخصيًا مع علمانيين، وكذلك الحال مع الحاخام شطاينمن، والاثنان يقيمان صِلاتهما بالعالم الخارجي عن طريق "الوسطاء" العاملين فيما يسمى بـ"البلاط المقدس"، الذين يتولون مهام مستشارين أو رؤساء مكاتب لكبار الحاخامات. ويعمل المستشارون على مدار الساعة مع "حكماء التوراة"، وهم مسؤولون عن المعلومات الخارجية الواردة إلى "البلاط المقدس" التي تبدو لهم ضرورية لمساعدة الحاخامات على إصدار التعليمات المناسبة للجمهور الواسع من أتباعهم، وخاصة أنهم لا يقرؤون الصحف، ولا يستمعون للإذاعة أو يشاهدون التلفاز، باستثناء الصحف الناطقة باسم تياراتهم.

أما في حركة "شاس" السفاردية فإن زعيمهم الروحي ذا السلطة الواسعة الحاخام عوفوديا يوسف يملك سلطة صنع قرارات "شاس" بلا منازع تقريبًا، غير أن الحاخام قدوري الذي تجاوز التسعين من العمر هو ما يشبه "المعمِّد" الذي يجب أن يعطي ما يشبه لمسة التقديس والتبريك الأخيرة لقرارات الحركة لا سيما إذا تعلقت بتحديد مواقف "شاس" في قضايا سياسية وتشريعية مهمة أو مثيرة للجدل، وكان الحاخام آرييه درعي قد تولى حتى تاريخ إدخاله السجن تأدية معظم المهام التنفيذية لحركة "شاس" بما فيها رئاسة التمثيل السياسي والبرلماني والإعلامي.

يقول الصحافي المنتمي إلى معسكر الحريديم "يسرائيل كاتسوفر" إنَّه يجب التعامل بحذر كبير مع الادّعاء الذي يتجاهل كون الحاخامات الصغار والمساعدين مقياسًا شبه معتمد لاتجاه الريح في أوساط الحريديم، وخاصة أنهم المسؤولون عن صحة ودقة الانطباعات التي يحملونها إلى قياداتهم الروحية؛ على الرغم من أن القرارات الحقيقية المهمة في نهاية المطاف تصدر عن الأدمورات ورؤساء المدارس الدينية.

ويأتي دور النساء الحاخامات واضحًا في الحياة الدينية الإسرائيلية بالتدخل في الحياة السياسية؛ فقد كلف إسحاق رابين الحاخامية هداسا رالبغ المنحدرة من عائلة أفشطاين، إحدى العائلات الحريدية، وزوجة الحاخام إسحق رالبغ رئيس "مجلس القدس الديني" بمهمة الاتصال والتوسط لدى الحاخامات والأدمورات المعارضين للحل الوسط الذي يقترحه بشأن "قانون استيراد اللحوم"، وأن تحاول إقناعهم بالإيعاز لممثليهم في البرلمان بالامتناع عن حجب الثقة عن حكومته، وهو ما نجحت في تسويته "هداسا رالبغ" خلال أقل من ٢٤ ساعة، وأبلغت رابين بذلك، وقد قامت هذه "الفقيهة" منذ ذلك الحين بدور مهم في عدد من الصفقات السياسية باسم الحريديم مع الأحزاب العلمانية.

وقد اتسع المحور النسوي الحريدي وهو يضم اليوم "يافا درعي" زوجة الحاخام آرييه درعي الزعيم السياسي السابق لحركة "شاس"، التي تتمتع بشخصية قوية وطلاقة في الحديث ما مكنها من أن تصبح أشبه بـ (نجمة إعلامية) ولتغدو مثار اهتمام وطلب دائم في محطات التلفزة ووسائل الإعلام الإسرائيلية، ولم تبدد يافا درعي أية فرصة للظهور الإعلامي إذ اغتنمتها في الدفاع عن زوجها ومساندته في وجه الحملات

السياسية والقضائية المتلاحقة التي تستهدفه، سواء من جانب منافسيه داخل الحزب أو من جانب خصومه المنتسبين إلى "النخبة الإشكنازية" كما تصفهم.

والأمثلة التي تظهر دور نساء الحاخامات في صنع القرارات السياسية التي يتخذها أزواجهن كثيرة؛ فإبّان ما عُرف بـ"المناورة النتنة" في مطلع التسعينيات حيث كاد شمعون بيريس زعيم حزب العمل في حينه أن ينجح في إحراز أغلبية برلمانية لإجراء ائتلاف كان من شأنه أن ينقل إسحق شامير رئيس وزراء حكومة الرأسين من العمل والليكود آنذاك إلى خانة المعارضة، إلا أن صوت أحد نواب الكنيست كان يحجبه عن الأغلبية المطلوبة للنجاح أو الإخفاق.

كان بيريس خلال ذلك واثقًا بأنه يحظى بدعم عضو الكنيست الحاخام أبراهام فارديغر من كتلة يهدوت هتوراه، أغودات يسرائيل؛ وذلك بعد أن أجرى الاثنان محادثات مطولة بينهما. ويعلق الصحافي المتدين يسرائيل كاتسوفر على مناورة بيريس بقوله: "كان خطأ بيريس أنه تحدث مع الحاخام فارديغر وليس مع زوجته مايا فارديغر التي تتمتع بشخصية قوية جدًا جعلتها تتغلب على موقف زوجها عندما وضعته أمام

الخيار الوحيد بينها وبين بيريس، وبطبيعة الحال فقد اختار الزوج وبقي بيريس دون حكومة كما يقول كاتسوفر.

ويشار إلى الدور الكبير الذي تلعبه بعض نساء الحاخامات والسياسيين المتدينين في التعيينات السياسية والتنسيق داخل الهيئات، كما أن بصماتهن واضحة في بلاط الحاخامات، ولا يغفل الكثيرون دور زوجة الأدمور السابق في طائفة "ساطمر" الحاخام المتوفى يوئيل تايتلبويم في توجيه قضايا وشؤون البلاط باستمرار، ويقال: إن زوجته أصبحت بعد وفاته "أدموراً" بصفة مجازية وخاصة أنها ترأس المجموعة التي تجمع التبرعات للمؤسسات الدينية في الدولة العبرية، كما تشترك النساء في الأحاديث الداخلية التي تجري في بيوت الحاخامات والأدمورات، وخاصة أحاديث السياسة التي تعد النساء في مجتمع "الحرديم" أكثر إلمامًا بها من أزواجهن؛ فهن يقرأن الصحف أكثر من الرجال، ويستمعن للإذاعة في أثناء تأدية أعمالهن اليومية. ومن المعروف أن معظم زوجات الحاخامات خرّيجات معاهد المعلمات ولديهن قابلية لاتخاذ مواقف حاسمة وواضحة أكثر من الرجال الحريديم في القضايا الحساسة أو المصيرية، كما أن للنساء دورًا أكبر في الحد من الصراعات الداخلية في مجتمع الحريديم. وبالرغم

من الانطباع الخاطئ الذي يتوهمه البعض عن دور نساء الأدمورات والحاخامات ورؤساء المعاهد الدينية، وأنه محصور داخل بيوتهن تمشيًا مع القول التوراتي بأن "كرامة ابنة الملك في الداخل" فإن الواقع مختلف تماماً؛ فنساء الحاخامات السياسيين فاعلات مثل أزواجهن في قضايا الحريديم، ولعل الفارق الوحيد بينهن وبين النساء العلمانيات يتمثل في انكشاف الأخيرات لوسائل الإعلام في حين يتم نشاط نساء الحريديم بعيدًا عن الأنظار وبمعزل عن أضواء وسائل الإعلام التي لا تلقي اهتماماً به، بينما يشار إلى عدد من الزعماء الروحيين والسياسيين في أوساط الحريديم بوصفهم من الحمائم؛ فقد عرف عن نساء زعماء وقادة الأحزاب المتدينة بأنهن من الصقور، ويشير مقربون من بلاط الحاخام عوفاديا يوسف الزعيم الروحي لحزب "شاس" أن زوجته المتوفاة مرغليت حرضته باستمرار على اتخاذ مواقف أكثر تطرفًا، وأن قرارات مهمة اتخذت في حالات عديدة بضغط منها وأحياناً تحت تهديدها، وأنها كانت تضرب الطاولة بقبضتها.

ثانياً: التربية والتعليم والمناهج

إن المتابع للتربية في المجتمع الإسرائيلي يلاحظ التوافق بين الأهداف التربوية اليهودية وأهداف الحركة الصهيونية من جهة، مع حاجات ومطالب المجتمع من جهة ثانية، فتعد التربية اليهودية - بخلفيتها التوراتية والتلمودية - متوافقة مع تعاليم الصهيونية؛ بل هي الوسيلة الأهم لتحقيق الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها منذ تأسيسها عام ١٩٤٨م.

أهداف السياسة التعليمية:

يقول حاييم وايزمن - أول رئيس لدولة إسرائيل - عن أهمية التربية الدينية بواسطة قصص التوراة "خلال السنوات التي قضيتها في مدارس الدين؛ كان عليّ أن أدرس أشياء من أصول الديانة اليهودية، والذي ملك عليّ لبي من تلك الأصول هو سفر الأنبياء"(٢).

يركز التعليم اليهودي على تعليم التوراة والتلمود كمواد أساسية في المناهج الدراسية، وفي هذا السياق يقول أحد مفكري التربية اليهودية مائير بار أيلان: "إن روح التلمود والمعرفة العامة لشرائعه وآدابه يجب أن يكون جزءًا من دراسة كل يهودي، حتى وإن لم يؤد إلى توفير مجال للعمل، والأمر

شبيه بتعليم الفيزياء والرياضيات، ومع أنه ليس كل تلميذ يتخصص فيهما، ولا يستخدم جميع ما يتعلمه فيهما في حياته العملية إلا أنهما ضروريتان له، كذلك بالنسبة للتلمود فيجب أن يحفظ كل تلميذ مقاطع معينة منه وأن يتشرب روحها"[٤].

إن التوافق بين الديانة اليهودية وأهداف الحركة الصهيونية وحاجات المجتمع الإسرائيلي أوجد التلاؤم بين التربية اليهودية العنصرية المتوافقة مع تعاليم الصهيونية، وهي الوسيلة الأهم التي استخدمت لتحقيق أهداف الصهاينة. يقول وزير المعارف الإسرائيلي الأسبق زبولون هامر عن أهمية التربية في المجتمع الإسرائيلي: "إن صمودنا أمام التحدي الكبير الذي يواجهنا في مقدرتنا على تربية قومية مرتبطة بالتعاليم الروحية اليهودية تربية يتقبلها الطفل راغباً وليس مكرهاً، ولهذا فإن على جهاز التعليم الرسمي والشعبي أن يتحمل التبعية الكبيرة للصمود أمام التحديات التي تواجه إسرائيل[٥].

وحسب المادة الثانية من قانون التربية والتعليم الإسرائيلي لعام ١٩٥٣ فإن من أهداف التعليم إرساء الأسس في التعليم الابتدائي على قيم الثقافة اليهودية، ومنجزات العلم، وحب

الوطن، والإخلاص والولاء للدولة، والإعداد الطلائعي، والسعي لتشييد مجتمع قائم على الحرية والمساواة والتساهل والتعاون المتبادل وحب الغير من الجنس البشري. وقد أعرب اليهود عن قلقهم من أنهم لم يولوا القيم القومية الاهتمام المناسب؛ لذلك شرعوا بإدخال موضوع الوعي اليهودي، ومنذ إدخال هذه المادة للتدريس تحاول وزارة المعارف الإسرائيلية التأكيد على أن الحياة اليهودية لم تنقطع في فلسطين منذ عهد الرومان إلى العصور الحديثة، وأن"الدولة" إسرائيل أنشئت في بلاد قطنها العرب الغزاة طوال ١٣٠٠ عام، وإن عودة اليهود إلى فلسطين هي عوده السكان الأصليين إلى البلاد التي طردوا منها.

ومن هنا يمكن إجمال أهداف التربية الإسرائيلية بأنها تتمحور حول الإيمان المطلق بحق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل واعتبارها حقاً تاريخياً مطلقاً، والسعي لضمان استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين، وتغذية الأجيال اليهودية بالتربية اليهودية لاستمرار التوسع والعنف وكراهية العرب، والعمل على تحقيق القلق والتوتر في النفسية الإسرائيلية لضمان عدم الاندماج والانصهار بين اليهود والعرب، وتربية وخلق أجيال متعصبة للصهيونية والدولة.

لقد شهد العديد من التقارير الدولية على أن التربية والمناهج التعليمية الإسرائيلية هي التي أثمرت الكراهية والعنصرية؛ فقد زارت لجنة تحقيق إنجليزية - أمريكية فلسطين عام ١٩٤٦م وخلصت النتائج التي قدمتها إلى أن المدارس اليهودية التي تعمل تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها قد أصبحت مشبعة بروح قومية، وأصبحت وسائل فعالة بالغة الأثر لبث روح القومية العبرية العدوانية.

هذا وتتبع سمات التربية الصهيونية من الذي أكده زبولون هامر من أن الهوية الأصلية للإنسان تمتاز بثلاث عناصر هي: الذاكرة "العودة إلى الماضي البعيد"، والعمل، والتوقع المرتبط بالأمل. وتشكل هذه العناصر المرء، لهذا فإنها تؤثر أيضًا على تصور الأمة لذاتها، ومن هنا كما يشرح هامر، فإن كل يهودي يجب عليه أن يتذكر لحظات أساسية من التاريخ كمعاناة شعبه في مصر، والعهد في سيناء، والشر الشيطاني المتمثل في العماليق أو العمالقة "، وقد استند هامر في بيان المرتكزات السابقة إلى التلمود الذي ينص على أن من يعمل لأنه مقتنع بذلك أعظم ممن يعمل بعد أن يؤمر.

كما صدرت العديد من الشهادات الإسرائيلية التي تدين التربية الصهيونية، حيث عبرت المحامية فيليسيا لانغر وهي

تخاطب الشباب اليهودي: "لقد علموك منذ أن كنت صغيراً فن الحرب، وزرعوا فيك مشاعر التعصب القومي والحقد على العرب، وأرادوا لك أن تحقد بكل ما أوتيت من قوة على العرب الذين أعدوك لمحاربتهم لكي لا ترجف يداك عندما تضغط على الزناد، وعندما دخلت المدرسة الابتدائية كان هناك من قدَّر بعد اثنتي عشرة سنة أنك ستكون جندياً؛ لذلك ستركز تربيتك منذ الآن على تعلم الحرب، فبدأ ذلك بتنمية مشاعر التفوق القومي فيك مع رصيد لك في ماضيك من إهانة لقيم الشعب الآخر، وتضيف: نحن فقط، وسوانا صفر؛ هذا ما استنتجته بحق من مادة التدريس، وهذا الشيء في مجال السياسة معناه: "لنا كل البلاد ومن سوانا لا وجود لهم، ما أتفه العرب: هكذا بدوا في عينيك بالقياس إلى كل هذا المجد، وعندما بلغت سن الرشد علموك عن الطبيعة السيئة للعربي الذي لا يفهم إلا لغة القوة والقسوة، والمستعد دائمًا أن يقضي عليك بلا رحمة، فرددت وراءهم عبارة حكمائنا: "الذي ينوي قتلك سارع إلى قتله" لأنه لا يوجد لك خيار طبعاً؛ لهذا فإن السلام سيأتي فقط بعد أن ننتصر على العرب في الحرب؛ لأنهم لا يفهمون إلا لغة القوة[٦].

وقد أشار البروفيسور الإسرائيلي أدير كوهن إلى أن الطفل اليهودي يُحقن بجرعات متتالية من الكراهية والبغضاء

لكل ما هو عربي، ويقول عكيبا أرتست سيمون: إن الإسرائيليين يبذلون ما بوسعهم لإعداد الطلاب اليهود وتهيئتهم ليوم غد الذي قد تنشب فيه الحرب، بينما لا يبذلون أي جهد لتهيئة الطلاب اليهود لبعد غد الذي قد يجلب السلام[٧].

تعمل الكتب الموجهة للأطفال اليهود إلى وصف العربي أنه منحط ووحشي، وتشكك في إقامة علاقات سلام معه أو حتى علاقات مبنية على الثقة المتبادلة، بينما تؤكد الدروس الموجهة إلى الطفل اليهودي على أنه مميز ومتفوق على من سواه مقابل التركيز على النظرة الدنيوية لكل ما هو غير يهودي.

كما تُعدُّ نظرة أطفال اليهود إلى غيرهم من الأطفال هي الأهم، ففي دراسة مفصلة أعدها الباحث الإسرائيلي آسي شر عابي خلال تفرغه لدراسة علم النفس الاجتماعي بجامعة لندن، وطبقت على ٨٠ طفلاً إسرائيلياً. فقد أكدت الدراسة على أن الجيل الحالي من الشعب الإسرائيلي استطاع أن يورث جيل الأبناء الجديد الفكر الصهيوني بدرجة تفوق الوصف، بل إن تعاليم الصهيونية انتقلت تلقائيًا إلى الجيل الجديد بصورة أكبر من انتقالها عبر تعاليم التوراة نفسها، وقد عرف جيل الآباء أن يغرس في نفوس جيل الأطفال ما دون العاشرة جذور

مشاعر الكراهية والغضب للعرب جميعًا لدرجة أن وصل الحد إلى أن جميع من تمت عليهم الدراسة يتمنون الموت لأي طفل فلسطيني، أو سماع خبر اغتيال أي شخصية فلسطينية. لقد تخيّل الأطفالُ اليهود دون سن الثامنة الأطفالَ الفلسطينيين عميانًا أو ذوي أسنان مشحوذة، وأنهم يجب أن يموتوا أو يصابوا بالإيدز، وأن يتم حرقهم في نار جهنم.

يقول الباحث: حين طلب من الأطفال اليهود كتابة الرسائل إلى أطفال فلسطين سأله الأطفال اليهود: هل يرسل إلى فلسطيني طيب أم شرير؟ وهل مسموح استخدام الشتائم؟. فكتب أحد الأطفال اليهود: إلى محمد المقزز: أريد أن تموت وتحرق في جهنم. إلى ياسر القبيح: لن تنتصر خذ سكينًا واقتل نفسك وأباك وأمك؛ أنت في نظري غير مهم أحمق فاجر.. سوف نقتلكم أكره كل العرب رجالاً ونساءً وأولادًا سوف نفجّركم ونقتلكم، لكم أوجه السحرة وأجسامكم قبيحة مقرفة، أتمنى لكم الموت يا أبناء الكلاب.

ورسم طفل إسرائيلي صورة طفل فلسطيني اسمه محمد على هيئة رجل مسن وله أسنان حادة. وكتب طفل آخر: إلى الطفل القبيح، تعتقد أنك ستنتصر فأنت مخطئ جدًا، وإليك

النصيحة أن تأخذ سكينًا وتغرسه في أبيك وأمك وتفجّر نفسك.

وقد كتبت طفلة إسرائيلية: سلام، إلى طفلة من شعب سيئ، وأنا أريد أن أطلب منك شيئًا، أن تقولي لأبيك أن يتوقف عن قصفنا وأن يكون هناك سلام، وأنا أتمنى أن تصبحي عجوزاً وأن تموتي مبكراً، وكتبت أخرى: أتمنى أن تموتي وأن تصبحي مريضة، وأنا أنتظر هذا اليوم الذي تموتين فيه مع عائلتك.

وطفلة أخرى رسمت طفلة فلسطينية تشاهد التلفزيون ومناظر لقتلى إسرائيليين من جراء عمليات التفجير بينما الطفلة الفلسطينية تضحك وتقول: إنه شيء ممتع الكثير من الناس ماتوا. وتحت عنوان (الحرب) كتب طفل إسرائيلي الشيء الذي أكرهه بشدة هو كل العرب رجالاً ونساءً وأولادًا سوف نفجّركم ونقتلكم. وكتبت طفلة: أنا أريد أن أقول إنك قمامة وقطعة من الزبالة أتمنى أن تموتوا، آمين هذا ما أردت فقط. وكتب آخر: يا من لكم أوجه السحرة وأجسام عربية قبيحة مقرفة، أتمنى لكم الموت يا أبناء الكلاب. وكتب طفل آخر: الشيء الذي أريد أن أعرفه هو لماذا أنتم دائمًا سود

قبيحون؟ لماذا مقززون وترتدون ملابس مقززة؟ أنا إذا شاهدت أحدكم فأنا أعرفه ببساطة؛ لأنه سيجعلني أشعر بالغثيان.

نظام التعليم:

تعد وزارة المعارف الإسرائيلية هي المسؤولة مسؤولية مباشرة قانونية وسياسية عن التعليم في إسرائيل. وقد سن الكنيست الإسرائيلي أربعة قوانين لتنظيم عمل جهاز التعليم الإسرائيلي وهي:

أولاً: قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩م، وهو يلزم بالتعليم المجاني من سن ٥- ١٥ سنة. أما التلاميذ من سن ١٦ -١٧ فتعليمهم غير إلزامي ولكنه مجاني.

ثانياً: قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣م، وهو يلزم الدولة بإدارة العملية التعليمية والإشراف على المنهج الذي يقره وزير المعارف.

ثالثاً: قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨م، يفرض على كل مؤسسة للتعليم فوق الثانوي أن تحصل على تصريح من المجلس الذي له حق الإشراف عليها.

رابعاً: قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩م، وهو

يلزم جميع مؤسسات التعليم أن تحصل على اعتراف من وزارة المعارف ويلزمها القبول بإشراف الوزارة عليها.

وتقسم مراحل التعليم في إسرائيل إلى ست مراحل على النحو التالي:

١- مرحلة الطفولة المبكرة: وهي تبدأ من سن ثلاثة أشهر إلى سن سنتين، ويلتحق بها حوالي ٦٧٪ من الأطفال في سن السنتين، ولا تدخل ضمن مراحل التعليم الرسمي، ومعظمها ممول من هيئات نسائية.

٢- مرحلة التعليم قبل الإلزامي: وهي تبدأ من سن ٣ إلى ٤ سنوات وهي تنقسم إلى ثلاثة:

أ - حضانات تابعة للسلطة المحلية.

ب- حضانات تابعة للمنظمات النسائية.

ج- حضانات تابعة لوزارة المعارف.

وفي النوعين الأول والثاني يُسهم أهالي الأطفال في دفع أقساط تختلف بحسب اختلاف حالتهم المادية، أما في النوع الثالث فإن الأهالي يدفعون التكاليف كاملة، ويذكر أن ٩٥٪ من

الأطفال يلتحقون بهذه الحضانات وهم في سن الثالثة. أما من هم في سن الرابعة فيلتحق ٩٩٪ منهم في هذه الحضانات.

٣- المرحلة الابتدائية: وهي حسب النظام الحديث تضم التلاميذ من الصف الأول حتى الصف السادس، وينقسم التلاميذ في هذه المرحلة إلى قسمين، قسم رياض الأطفال الذي يدخل رسميًا ضمن مراحل الابتدائية، ولكنه لا يندرج في صفوفها. والقسم الثاني يبدأ من الصف الأول.

٤- المرحلة الإعدادية: أنشئت سنة ١٩٦٨م بموجب قرار الكنيست بهدف إصلاح نظام التعليم الإسرائيلي، حيث تقرر إقامة مدارس إعدادية، وهذا عن طريق تقسيم المرحلة الابتدائية إلى قسمين: قسم ابتدائي (من الصف الأول حتى الصف السادس) وقسم إعدادي (من الصف السابع حتى الصف التاسع) ويهدف هذا التقسيم إلى توحيد فكر ودراسة التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية التي تنتمي لشرائح مختلفة، بعضها حكومي، وبعضها حكومي - ديني، وبعضها مستقل.

٥ ـ المرحلة الثانوية: تضم الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر، وبعد أن يجتاز الطالب هذه الصفوف يحصل على شهادة

الثانوية العامة (البجروت) التي تؤهله للالتحاق بالتعليم العالي.

٦_التعليم العالي: وينقسم التعليم العالي إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- تعليم فوق الثانوي: وهي معاهد متخصصة تعلم مهن محددة.

ب- تعليم عال غير جامعي: وهي مؤسسات حصلت على اعتراف من مجلس التعليم العالي، ولكنها لا تمنح لقب جامعي.

ج- التعليم الجامعي: وهي مؤسسات شبيهة بسابقتها ولكنها تمنح للطالب لقبًا جامعيًا.

وقد أقر الكنيست الإسرائيلي في سنة ١٩٨٨م قانونًا يقر بإقامة مدارس خاصة لتعليم التلاميذ الذين يعانون من الإعاقة، وهذا لتحسين قدراتهم لتأهيلهم للاندماج في سوق العمل، أما بالنسبة للتلاميذ المحتاجين فيتم رعايتهم في المدارس الإسرائيلية بعد تصنيف التلاميذ إلى تلاميذ عاديين وآخرين محتاجين للرعاية، ويقوم هذا التصنيف على دراسة دخل العائلة ومستوى تعليم الوالد وحجم العائلة والشّقة.

كما أقر الكنيست قانونًا لرعاية الموهوبين في التعليم، وبدأ

عام ١٩٦١م عند افتتاح مركز خاص للمراهقين المعوزين المتمتعين بذكاء عال. ومن النماذج المخصصة لتعليم الموهوبين برنامج يطلق عليه اسم "تالبيوت" حيث يقضي الخريجون في هذا البرنامج فترات إضافية داخل المؤسسات العسكرية لحل المشكلات العلمية والتكنولوجية.

الجامعات والمعاهد:

تبلغ ميزانية إسرائيل للبحث العلمي حوالي ٣٪ من إجمالي دخلها القومي، وهو ما يؤكد اهتمام قادة الدولة العبرية بالبحث العلمي، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ارتفاع نسبة العلماء في إسرائيل إلى ٤,٥ عالماً لكل ١٠٠ مواطن، ليس هذا فحسب، بل إن حوالي ٣٪ من مجموع الطاقة البشرية الإسرائيلية تعمل في مجال البحث العلمي، والجدول رقم (١) يوضح الجامعات الإسرائيلية وتوزيع الطلاب عليها.

جدول رقم (١)

عدد الطلاب الملتحقين في الشهادات الجامعية لعام ٢٠٠٢م

الجامعة	عدد الطلاب
جامعة تل أبيب	٢٧,٠٠٠
الجامعة العبرية	٢٢,٠٠٠
جامعة حيفا	١٤,٤٠٠
جامعة بن غوريون	١٦,٠٠٠
جامعة بار إيلان	١٣,٥١٥
الجامعة المفتوحة	٣٨,٠٠٠
الكليات الأكاديمية	٤٦,٧٠٠
كليات تأهيل المعلمين	٢٠٠٠٠
معهد وايزمان للأبحاث	٨٥٠

المصدر: موقع WWW.arabs48.com

وفيما يلي تعريف بالجامعات في إسرائيل وأعداد طلابها:

الجامعة العبرية:

وهي من أقدم الجامعات، وُضع حجر الأساس لها في عام ١٩١٨م، وتم افتتاحها عام ١٩٥٢م، وتضم الجامعة حوالي ٢١,٥٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين في إسرائيل ومركزًا للدراسات قبل الجامعية (مركز شالتئيل) أنشئ لمساعدة الطلاب الذين لم يكملوا دراستهم الثانوية بسبب ظروف مادية واجتماعية.

جامعة بار - إيلان:

تم الاحتفال بافتتاحها عام ١٩٢٥م، ويشكل طلابها حوالي ١٦,٢٪ من مجموع الطلاب اليهود، وقد أقيم في هذه الجامعة في العام ١٩٩٣م مركز أبحاث للتعاون بين الجامعة ومركز الفضاء الأوكراني، وهو يعمل من خلال الاتصال بالأقمار الصناعية.

جامعة تل أبيب:

تم افتتاحها عام ١٩٥٦م، وتبلغ نسبة الطلاب فيها حوالي ٢٧,٥ ٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل.

جامعة بن غوريون:

تم افتتاحها عام ١٩٦٩م ويشكل طلابها حوالي ٩,٩٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل.

جامعة حيفا:

تم إنشاؤها سنة ١٩٦٦م ويشكل طلابها نسبة ٢١,٥٪ من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل.

معهد وايزمن:

وهو واحد من أهم المعاهد العلمية في العالم، حيث يزوره سنوياً قرابة مئة عالم من كل أنحاء العالم، وقد أقيم هذا المعهد في عام ١٩٤٩م على مكان معهد دانييل زئيف الذي أسس عام ١٩٣٤م، وانصب اهتمام هذا المعهد في البدء على علم الكيمياء والأحياء الدقيقة، ووفر الدواء لليهود في أثناء الحروب العربية - الإسرائيلية، بل إنه قد استُخدم كستار من قِبَل اليهود لتصنيع الأسلحة والمتفجرات التي استخدمتها المنظمات الصهيونية قبل تأسيس الدولة.

معهد التخنيون:

وهو أقدم مؤسسات التعليم والبحث العلمي الإسرائيلية، أنشئ عام ١٩١٢م على يد مجموعة من رجال الأعمال اليهود، وكان يعرف حينذاك بالمدرسة التقنية العليا، ويدرس بهذا المعهد حوالي ١١,٥٪ من مجموع الطلاب الإسرائيليين، وتسهم وزارة الدفاع بأكثر من ٥٠٪ من تكاليف أبحاث هذا المعهد

مقابل قيامه بعمل أبحاث عن سلاح الجو والبحرية الإسرائيلية.

الجامعة المفتوحة:

ويدرس بها حوالي ٤٥,٦٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين في إسرائيل.

إن معطيات التعليم الإسرائيلية ومن خلال ما ينشره المكتب الإحصائي الإسرائيلي تؤكد أنَّ نسبة النساء في الجامعات الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٠ شكلت ٥٦٪ من مجموع الطلبة، في حين تبلغ نسبة الرجال ٤٤٪.

نماذج لمناهج التعليم:

صدر قانون التعليم في إسرائيل عام ١٩٥٣م وقد نصّت المادة الثانية منه على أن التعليم في دولة إسرائيل يجب أن يرتكز على قيم الثقافة اليهودية والولاء لدولة إسرائيل والشعب اليهودي، وتحقيق مبادئ الريادة في العمل الطلائعي الصهيوني.

وقد حدّدت السلطات التعليمية في إسرائيل أهداف التعليم على النحو التالي:

١- تعميق الوعي اليهودي الصهيوني.

٢- التربية على القيم اليهودية الصهيونية.

٣- الاهتمام بدور اللغة العبرية للحفاظ على التراث اليهودي وبعثه وتعميقه بين الشباب الإسرائيلي.

٤- ترسيخ جذور الشباب الإسرائيلي في ماضي الشعب اليهودي وتراثهم التاريخي؛ وذلك لخلق أجيال إسرائيلية تؤمن بالمعتقدات الصهيونية التي اعتنقها جيل المؤسسين الرواد والتأكيد على الريادة، وتصوير الرواد الأوائل من مؤسسي الدولة كنماذج للاقتداء بهم.

٥- التعلق بالأرض وفلسفة دين العمل؛ وذلك لتحقيق الاستيطان اليهودي على أرض إسرائيل.

يقول عالم الأنثربولوجيا الأمريكي دور وثي ويلتز في كتابه: (بناء الأمة والجماعة في إسرائيل): "إن التعليم في إسرائيل ظل حتى عام ١٩٥٣م خاضعًا للمنظمات الدينية التي كانت تشرف على تهجير اليهود والتي انقسمت بدورها إلى أربع شيع محددة، ومع تزايد الهجرة ازداد التنافس في اجتذاب الأطفال المهاجرين بتقديم الهدايا والمنح للأطفال وأسرهم، وبدءاً من عام ١٩٥١م أصبح الإشراف على التعليم

مركّزًا في يد هيئة واحدة هي وزارة المعارف والثقافة التي كانت قائمة بالفعل عام ١٩٤٩م؛ وبالرغم من ذلك فقد ظل هناك نوعان من المدارس والمدرسين والمفتشين والمناهج تعرف باسم: التعليم الحكومي والتعليم الديني الحكومي[٨].

تعد المناهج التعليمية الإسرائيلية أحد صور التعالي والعنجهية، فتقدم الكتب المدرسية اليهودَ على أنهم شجعان عادوا إلى وطنهم الأم الذي سلب منهم. وبشكل تفصيلي تتمحور الكتب المدرسية اليهودية حول الديانة اليهودية والتراث والتاريخ والجغرافيا، التي تدّرس في المدارس الإسرائيلية على أن أرض فلسطين هي لليهود احتلها العرب المسلمون، وكان على اليهود وهم في الشتات العودة إلى أرض إسرائيل التي سكنها المحتلون، فسارعوا -اليهود- إلى إعادة اقتحامها بالعمل والإنتاج والحراسة.

ويقول في هذا السياق موشيه منوحن: "علّمونا في الجمناز أن نكره العرب وأن نحتقرهم، وعلّمونا كذلك أن نطردهم على اعتبار أن فلسطين هي بلادنا"[٩]. وفيما يلي عرض لبعض نماذج من الكتب المدرسية الإسرائيلية.

فقد ورد في كتاب (هذا موطني) للصف الخامس

الابتدائي - تأليف ش/شكبر حسب برنامج وزارة المعارف والثقافة المعدل، ورد في صفحة ٩٧ أن المسلمين في الخليل منعوا في التاريخ المعاصر كل من هو غير مسلم من الدخول إلى مغارة المكفيلا - الحرم الإبراهيمي الشريف - فكان يعيش في الخليل طائفة يهودية صغيرة من دارسي التوراة، لكن أحداث عام ١٩٢٩ أدت إلى قتل عشرات اليهود بشكل إجرامي من بينهم النساء والأطفال، وبعد هذه المجازر الدموية ترك اليهود الخليل ولم يعودوا إليه إلا بعد حرب الأيام الستة.

ومن الأمثلة الأخرى على محتوى الكتب الإسرائيلية ما هو مقرر للصف السابع بعنوان (سلسلة كتب شعب إسرائيل) تأليف د. أحيا، و م. هرياز، يعرض المؤلفان في صفحة ٥٠ من الكتاب صورة للمسجد والجيش الإسلامي، وفي أسفل الصورة شعار الحرب لدى المسلمين، وهو عبارة عن سيفين يقع في وسطهما من الأعلى هلال، ويعلق المؤلفان على ذلك الإسلام دين المحاربين، وفي صفحة ١٧ يقول المؤلفان: قرر "محمد" الهجوم على قوافل التجار التي اعتادت أن تسلك طريق مكة بغية سلبها وسرقتها، فتكللت العملية بالنجاح، وأدى الأمر إلى حصول "محمد" على الأسلاب الكثيرة، ونال احترام تأييد عدد كبير من العرب له؛ وهكذا انضم كثيرون تحت لوائه واتخذوا

لهم الإسلام دينًا. ويستكمل تهجمه على سيد الخلق المصطفى صلى الله عليه وسلم بالقول: في حرب "محمد" مع يهود المدينة بدأ يستخدم المكائد والمؤامرات، وفي الوقت الذي شرع فيه عقد اتفاقية الصلح مع بعض القبائل كان يتفرغ لمحاربة القبائل الواحدة تلو الأخرى؛ وبذلك نجح في السيطرة على اليهود الذين تصدوا له. وعن العلاقة بين الإسلام واليهودية في شبه الجزيرة العربية جاء في صفحة ٢٠: بعد نجاح "محمد" تعرض غير اليهود من بني قريظة إلى الفناء حيث حوصروا في إحدى المناطق المعزولة طيلة ٢٥ يوماً من قِبَل جماعة "محمد" إلى أن اضطروا للاستسلام، فكان مصيرهم أسوأ من مصير إخوانهم بني قينقاع وبني النضير، فأسر جميع الرجال الذين بلغ عددهم ٦٠٠ رجل وذبحوا بطريقة مفزعة جدًا، واستمرت عملية القتل طيلة تلك الليلة حتى الفجر، فألقيت جثث القتلى إلى داخل الآبار التي حفرت خصيصًا لهذا الغرض، والمصير نفسه تعرض له الأطفال والنساء اليهود حيث بيعوا كالعبيد والإماء.

وفي اتهام المسلمين بسرقة فلسطين جاء في (سلسلة كتب تاريخ شعب إسرائيل) تأليف ب. إحيا وم. هرياز وهو يدرس لطلبة الصف الثامن جاء في صفحة ١٠٩ عرض خطبة لمناحيم

أوشيسكن وهو مؤسس الصندوق القومي اليهودي مخاطبًا أوروبا بالقول: "لقد سلبت أرض إسرائيل بالقوة من الأمة الإسرائيلية بواسطة مطرقة العالم إبان العهد الروماني، فأجليت الأمّة الإسرائيلية وتفرقت تحت كل كوكب، والآن أنا ابن أحد هؤلاء المشردين، جئت باسم الأمة المضطهدة لأمثل أمامكم أنتم ورثه الرومان سياسيًا وحضاريًا كي أطلب إليكم إعادة المسروقات التاريخية إلى أصحابها[١٠].

وتعمل الكتب المدرسية الإسرائيلية على السخرية من سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم عبر مناهجها المدرسية كافة، ففي كتاب: (روما في عظمتها وسقوطها/ العرب والإسلام) من تأليف شعبة المناهج في وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية جاء في صفحة ٧١ أن علاقة النبي محمد بزوجته خديجة بدأت عن طريق عقد اتفاقية قران بين الاثنين وزواجه من خديجة، هو الذي جعل منه رجلاً ذا شأن وجاه. وفي صفحة ٧٢ أن النبي محمد زار سوريا وإسرائيل وتأثر كثيرًا بالنظام السياسي المطور لهذه الدول إلى جانب تأثره بالديانات الموحّدة وخاصّة اليهودية.

وورد في صفحة ٧٤: أن محمدًا كان يأمل أن ينضم إليه

يهود المدينة حيث لم يلاحظ أي تناقض بين أقواله وبين معتقدات اليهود. وفي صفحة ٧٨: أن محمداً أمر المسلمين بالتوجه في صلاتهم نحو الكعبة بدل القدس بعكس ما كان الحال في أول الدعوة حين كانت علاقته جيدة باليهود.

وعن تهجمهم على الخلفاء جاء في صفحة ١٠٤: أن الخليفة العباسي كان يقضي يومه في شرب الخمر وإقامة الحفلات، وعززوا أكاذيبهم مع ما ذكر في الكتاب إلى صور نشرت لامرأتين تقومان بالرقص وتلوحان بزجاجات الخمر في قصر الخليفة العباسي في سامراء في بغداد.

ومن الكتب التي تدرس في المرحلة الثانوية كتاب: (جغرافية أرض إسرائيل الطبيعية والاقتصادية) للمدارس الثانوية ومعاهد المعلمين تأليف د. منسيه هرئيل، ود. روفائير ورد في صفحة ٢٥٣: منذ الاحتلال الإسلامي خربت مدن النقب العظيمة، واضمحلت الزراعة، وهدمت الطرق التجارية. وورد في صفحة ٢٩٨ عن يافا: بعد الاحتلال الإسلامي للبلاد تردّت مكانة يافا، ثم تلاه ترد آخر في العهد العثماني. فتلك ظاهرة أصابت موانئ شرق البحر المتوسط كافة، مما أثر في تحول التجارة عن المتوسط بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

وفي كتاب: (دولة إسرائيل وانتشارها في عصرنا، فصول تعليمية لتلاميذ المدارس الثانوية) تأليف ميخائيل زيف أن الفارق الأساسي في الحالة الأمنية بين دول العالم ودولة إسرائيل أن دولة إسرائيل تقع في قلب العالم العربي الذي تصرح دولها علانية عن نيتها في محو إسرائيل عن وجه الخريطة، وأنهم يُعدّون قواتهم لهذا الغرض ضمن حرب إبادة عندما يأتي يوم الانتقام، وأن الحكام العرب يعملون على أن لا تخبو نار العداوة في صدور شعوبهم ولا يريدون حلاً لمسألة اللاجئين. ومن خلال الكتب المدرسية والمناهج التعليمية يرضع العرب أولادهم حليب الكراهية والحقد من خلال الإذاعات والصحف والأناشيد انتظارًا ليوم تسترجع فيه بلادهم بقوة السلاح.

وفي كتاب (دروس في التاريخ اليهودي بين المسيحية والإسلام)، ورد في صفحة ٢٩ عن الفتوحات الإسلامية: التعاليم التي انطلقت من شبه الجزيرة العربية قد أيقظت قلقًا عميقًا في القلوب: لقد قاد (محمد) حرب إبادة لجميع الشعوب والقبائل التي لم تتقبل تعاليمه فأباد قسمًا كبيرًا من اليهود في الجزيرة العربية.

وعن مكانة المرأة العربية ورد في كتاب: (دولة إسرائيل وانتشارها في عصرنا) فصول تعليمية لتلاميذ المدارس الثانوية تأليف ميخائيل زيف، جاء في صفحة ١٢٠ -١٢١: "إن مكانة المرأة العربية متدنية؛ فهي لا تنعم بأي نسمة من نسائم الحرية منذ ولادتها، ولا تفرح بها العائلة، حقوقها مهضومة، وتتزوج وهي صغيرة رغم إرادتها، وترتبط بعد زواجها بأسرتها لتكون وصيةً عليها، وغالبًا ما تحرم من الميراث من أبيها، والمرأة تعمل في البيت رغمًا عنها من الصباح إلى المساء، ويتزوج العربي أربعة نساء بالإضافة إلى الجواري، وهذا شائع عند الطبقات الغنية ويقل عند الفقيرة".

تشير الدراسات التي حللت المناهج المدرسية الإسرائيلية أن اليهودي يظهر في الكتب المدرسية كضحية وداعية تَقدُّم وتحضُّر، وتظهر هذه الكتب سلبية وعدوانية لكل ما هو عربي وخاصة في كتب المرحلة الابتدائية. والاختلاف بين المدارس الحكومية والمدارس الدينية في كتب الديانة اليهودية فقط، ولا تساعد هذه الكتب على خلق شخصية سوية بسبب ما يغلب عليها من طابع الاستعلاء، وتركز المناهج جلها على أن اليهود عادوا إلى أرض الأجداد بعد عناء ومشقة شديدين.

وفي دراسة قام بها البروفسور أدير كوهين نشرت في كتابه (وجوه قبيحة في المرآة) بالتعاون مع الصحفية "وتيلي مندلر" المتخصصة في شؤون التعليم في صحيفة هآرتس قال: هناك أكثر من ١٥٠٠ كتاب من عدة أصناف بين أيدي الناشئة اليهود تمثل ما لا يمكن وصفه من فوقية واستعلاء وتحقير لكل ما هو عربي ومسلم، ويمكن العثور على هذه الكتب في كل شارع ومكتبة في أي مدينة أو مستوطنة.

وتقول مندلر في تعليقها على الاتجاه الصهيوني اللاإنساني في مخاطبة عقول الناشئة اليهود: "لدى قيامنا باستجلاء مضامين كتب مباحث العلوم الإنسانية ومن بينها كتب المطالعة المقررة رسميًا للطلبة في الصف الأول حتى الصف الثامن (قراءات إسرائيل)، و(قراءات إسرائيل الحديثة) يتبين لنا كم هي محشوة بعبارات التحقير والأوصاف غير الإنسانية المتوحشة؛ فالكتب والمراجع التي تقرها وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية لتكون مراجع بين أيدي المعلمين والمربيين هي أشد عنصرية وأكثر فظاعة مما يستخدمه الطلبة أنفسهم... كما أن هذه الكتب لا يعاد مراجعتها في كل ما يقال أو يذكر عن الشعوب الإسلامية والعربية وكأنها تراوح مكانها

منذ آلاف السنين، فالطبعات التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات يعاد تصويرها ليتداولها الطلبة كما هي. كذلك المعطيات والأرقام في أي مجال لا يجوز مطلقًا إدخال أي تعديل عليها؛ لأن في ذلك كشفًا للزيف الصهيوني في تحوير الحقائق عن العرب والإسلام في فلسطين وسائر أقطار العالم العربي والإسلامي"[١١].

وفي هذا الشأن نورد تعليق اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن التعليم في إسرائيل؛ حيث تقول: "تلاحظ اللجنة بأسف الفجوات الواسعة القائمة في نظام التعليم الإسرائيلي؛ فمعدلات التسرب مرتفعة، والأهلية لشهادات التخرج من مرحلة التعليم الثانوي أدنى في قطاعات منها في قطاعات أخرى في المجتمع كالعرب واليهود في الأحياء الفقيرة وفي بلدان التطوير، حيث يوجد كثيرون من السكان المنحدرين من أصل آسيوي وإفريقي بما فيهم يهود الحبشة، وتشعر اللجنة بالقلق خصوصًا إزاء الفجوة القائمة في الإنفاق على التعليم للفرد الواحد بين القطاع العربي واليهودي؛ حيث الإنفاق في القطاع العربي أقل كثيراً منه في القطاع اليهودي"[١٢].

وعن دور المدارس اليهودية في خلق الشخصية الاستعلائية الصهيونية كتبت الدكتورة "تسحيورا شاروني": إن جميع الجنود ممَّن يؤدون الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة أولئك الشباب الذين يسكنون "أوريهودا" حيث عمليات إحراق العمال العرب " إن ذلك كله نتاج مدارسنا" نتاج البرامج التعليمية.. نتاج التربية الرسمية وغير الرسمية.. ولكن للتربية الرسمية نصيب الأسد فيه؛ إذ لم ترد كلمة واحدة في البرنامج التعليمي لليهود حول التطلع للسلام بين إسرائيل وجاراتها.. فمثلاً ما من كتاب يذكر اسم جبل باللغة العربية وكأنه لا وجود لهذا على الإطلاق؛ فالطلاب يتعلمون ذلك، وكأنه خلق هكذا.. الأسماء العربية لا وجود لها على الإطلاق.. أنا لا أتكلم عن قرى عربية تم محوها.. لا يذكرونها قطعًا.. هل هذه تربية.. وماذا يعني كل هذا؟ لا يوجد في الصفوف خارطات تشمل الخط الأخضر... أرض إسرائيل الكاملة في جميع الخارطات بما فيها القدس والجولان والضفة الغربية وغزة بوصفها جزءًا من دولة إسرائيل[١٣].

التعليم الديني:

تساهم كتب العهد القديم (التوراة، والتلمود) وما تضمنته المعتقدات اليهودية من أحكام ونصوص، تساهم في تشكيل

التربية الصهيونية، فتعد الديانة اليهودية مصدرًا مهماً من مصادر الفلسفة التربوية عند اليهود، فقد اعتمدت التربية اعتمادًا كبيرًا على الدين اليهودي من أجل ترسيخ مفاهيم معينة في نفوس الناشئة اليهودية، ويحظى التعليم الديني في إسرائيل بدعم الحكومة الإسرائيلية، فتتلقى المدارس الدينية الدعم من الحكومة ومن الأحزاب الدينية كمنح ومساعدات؛ فقد حرصت الأحزاب والجمعيات الدينية على تشكيل مدارسها الخاصة، وحرصت أن تكون اللغة الأساسية في التعليم هي اللغة العبرية.

يشكل (اليشفوف) أهم المدارس الدينية التعليمية وتعرف مدارس (اليشفوف) على أنها البقية الباقية من دارسي التوراة بعد المذبحة النازية، وقد وصفهم الحاخام إسحاق هرتزوع أن روح الشعب اليهودي ذاتها متوقفة على بقاء هؤلاء الطلاب، فإذا انشغلوا ولو بتبعية بسيطة فإن الاضطراب سيقع.

يفضل طلاب اليشفوف أداء الخدمة العسكرية في أثناء الدراسة، وبعد التخرج تجدهم من ضمن قوات الاحتياط ويسمون "يشفوف تحل" وتعني: (الشباب المقاتلين الرواد) ففي (اليشفوف) يختلط التعليم الديني مع التعليم العسكري، ويتدرب الطلاب على الجندية خلال مدة الدراسة التي تمتد

خمس سنوات؛ في حين يؤدي طلاب يشفوت (توراة، وملأخاة) الخدمة داخل وحدات خاصة بهم ليتمكنوا من أداء واجباتهم الدينية، ومن أشهرهم جماعة غوش أمونيم.

تشير المعطيات التي نشرتها وزارة التعليم الإسرائيلية إلى أنَّ عدد التلاميذ اليهود الملتحقين بالتعليم الديني في إسرائيل زاد بأكثر من ١٣٠ ٪، فقد أعلنت الوزارة أن عدد التلاميذ في التعليم الديني في عام ١٩٩٠م بلغ ٤٨ ألفاً وارتفع عام ٢٠٠٠م ليصل إلى ١١١ ألفاً، ويتضح أيضًا أن عدد الطلاب في مدارس تعليم الشريعة اليهودية زاد في الفترة نفسها ٨٨ ٪، فارتفع عدد الطلاب من ١٧ ألفاً إلى ٣٢ ألفاً في الفترة نفسها. وتعلل وزارة التعليم الإسرائيلية أسباب الزيادة بحملات الدعاية وتخفيض الرسوم التي تقوم بها شبكات التعليم الخاصة التابعة لأحزاب المتدينين. وفي المقابل انخفضت نسبة طلاب جهاز التعليم الحكومي في إسرائيل من ٧٣ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٧ ٪ عام ٢٠٠٠م.

• • •

ثالثاً: انحرافات المجتمع الإسرائيلي

أسفرت التربية العنصرية إلى خلق حالة من الاستعلائية عند الإسرائيليين، وقد عبرت مناهجهم التعليمية عن التعصّب العنصري ضد كل ما هو غير يهودي؛ فبواسطة التربية والتعليم في إسرائيل يحقن الطلاب والطالبات بصور الحرب والعداء التاريخي والحقد والدموية، ونتيجة للتربية أيضًا؛ فقد ظهرت مشكلات الشذوذ والانحراف السلوكي والخلقي عند الناشئة، وقصص القتل والشذوذ الاجتماعي تضرب بجذورها العميقة في المجتمع الإسرائيلي، ومن هنا يصعب على "الدولة الإسرائيلية" محاربة هذه الظواهر الاجتماعية مثل: تجارة المخدرات والشذوذ والبغاء، والسبب في ذلك أن أي حالة حرب ضد هذه الظواهر ستكون حربًا ضد الدولة؛ حيث تؤكد التقارير الاقتصادية كافة أن الأنشطة اللاأخلاقية تدر دخلاً مربحاً على خزينة الدولة، ومن ناحية ثانية ستزيح حالة القداسة عن التوراة المليئة بقصص الدعارة والشذوذ والخروج عن كل ما هو طبيعي ومألوف.

تأتي أول التناقضات المليئة بها التوراة في قصة إبراهيم -عليه السلام- ودخوله مصر مع زوجته سارة في سفر

التكوين؛ كذلك الحال مع نبي الله لوط عليه السلام مع ابنتيه، وإسحاق مع امرأته التي ادعى أنها أخته أمام ملك الفلسطينيين أبي مالك، وافترائهم على نبي الله داود ـ عليه السلام ـ فتسجله التوراة في سفر صموئيل الثاني.

ليس المجال هنا لبيان تناقضات العهد القديم، ولكن لا بد من التأكيد على أن جوهر العهد قائم على مبادئ لا أخلاقية حُمِّلت داخل هذا العهد المنسوب زوراً إلى موسى عليه السلام؛ فالعقلية التي صاغت كتابات العهد القديم المقدسة هي عقلية الحاخامات لأهدافهم الدينية؛ فقد أيدت هذه الأفكار عمل المرأة في الدعارة وتجارة الجسد كعمل شرعي، واعتبر حاخامات اليهود المرأة مجرد مصدر للمتعة، وقد عرفت التقاليد اليهودية هؤلاء النسوة العاملات في المعابد بـ"نساء الرب" وهن القديسات العذارى اللواتي يهبن أنفسهم للمعابد اليهودية والقائمين عليها، ومن ثم يأكلن خبز الهيكل؛ مما يعني حصولهن على البركة. وهناك العديد من النصوص التوراتية التي تبارك هؤلاء النسوة وتعدهن برضاء الرب.

كما لا يخجل حاخامات اليهود من الدعوة الصريحة إلى إعادة بناء هيكل سليمان، حيث تسرد مأثورات الحاخامات

كيفية تصميم هذا المعبد، فسكن سليمان عليه السلام في الطابق الأول، والحاخامات في الطابق الثاني، أما في الطابق الثالث فكان للفتيات العذارى اللواتي وهبن أنفسهن لمتعة رجال الهيكل، وفي الطابق الأخير سكن الغلمان لمن كان يهوى مباشرتهم جنسيًا من هؤلاء الحاخامات. وأطلق الحاخامات على هذا النوع من الدعارة اسم: (المتعة المقدسة) ليلبسوا ثوب العهر والإباحية على الدين[١٤].

الفساد الاجتماعي:

يجد المتتبع للجنس في التوراة التحريم تارة، والحث عليه تارة أخرى، مما يؤكد السلوك المتناقض عند اليهود جميعًا، وقد كان البغي شخصية مقبولة وإن كانت محتقرة في المجتمع العبراني، ويحرم التلمود البغاء بين اليهود عمومًا، كما أن هناك بعض الأجزاء من التلمود تنعت البغاء بكل الصفات السلبية، وتبين عقوبة من يعمل بهذه المهنة البغيضة. وفي أحياء اليهود الفقيرة حيث شيدت المواخير بالقرب منها فإن عدد اليهود الذين عملوا فيها بذلك الوقت كان نادرًا قياسًا بالنسبة السائدة عند الشعوب، وقد وردت أحكام في الشريعة اليهودية تقر بحق العاهرة في الحصول على أجرها، كما تعطي لليهودية حق الطلاق متى ذهب زوجها إلى ماخور.

وقد سجل أدولف هتلر في كتابه (كفاحي) دور اليهود في هذه التجارة من خلال زيارة قام بها إلى النمسا حيث كانت ألمانيا معبرًا للبغي اليهودي خلال منتصف ونهاية القرن ١٩ الميلادي.

وفي المقابل اندمج بعض اليهود القادرين على الاندماج في المجتمعات الغربية. ومن الأسباب الأخرى لازدهار تجارة الرقيق الأبيض عند اليهود أنه بعد التطور الاقتصادي والحراك الاجتماعي في بلدان أوروبا الشرقية الذي أثر على اليهود كقوة عاملة، فقد طردوا من أعمالهم التقليدية، فعلى سبيل المثال: كان نصف عدد يهود جاليشيا "وهي منطقة في روسيا" والبالغ عددهم ٨٠٠ ألف عاطل عن العمل، من بينهم ٣٩ ألف امرأة مادة خصبة لتجارة البغاء، وقد صاحب هذه الحقبة تحولات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية أعطت قسطًا من القبول لممارسي هذه المهنة، وقد رافقها زيادة حركة التصنيع حول المدن الكبرى مما أدى إلى الانفجار السكاني وما صاحبه من تحوّلات عميقة كتفكك الأسر وفقدان هيبة وسيطرة الأب.

أما العوامل الأخرى التي أدت إلى ازدهار تجارة الرقيق الأبيض وسط اليهود فهي خطأ بعض الفتيات اليهوديات الذي

كان يقابل بالتشدد وعدم السماح لهن بالعودة، وكما أوضحنا فإن التعليم الديني كان مقصوراً على الذكور، وتلقت الفتيات تعليماً علمانياً مما زاد من فرص اندماجهن في الحياة الأوروبية وإن عشن -اليهوديات- داخل أحياء الجيتو؛ فقد رغبن في الحياة الأوروبية بكافة تفاصيلها.

أسهمت طقوس الدين اليهودي في رفع عدد البغايا وخاصة مسألة زواج المطلقة أو الأرملة التي من الواجب عليها قبل الزواج الحصول على صك يسمى "جيط"، وهي شهادة شرعية تصدرها المحاكم الحاخامية تسمح لها بالزواج، وكان الحصول على مثل هذه الشهادة أمراً في غاية الصعوبة، مما أدى إلى وجود عدد كبير من المطلقات والأرامل بلا زواج، وقد بلغ عددهن على سبيل المثال في بولندا ٥٢ ألفاً بعد الحرب العالمية الأولى.

اعتبرت الحكومة الروسية البغاء تجارة متميزة ونافعة، ويحق لصاحبتها مغادرة موقع الاستيطان مما دفع ببعض البغايا اليهوديات ترك أسرهن والسفر إلى موسكو مثلاً، لتعود بعد مدة ومعها ثروة لا بأس بها، أما الأرجنتين فتعد من أهم مراكز البغاء اليهودي، وقد بلغ اليهود مكانة عالية في

الأرجنتين استطاعوا من خلالها التحكّم في قطاع واسع من الحياة الاقتصادية، ساعدهم ذلك على تشكيل جماعات ضغط، ومع اشتغال هؤلاء بالدعارة إلا أنهم أصرّوا على التّمسك باليهودية، وكان لهم معابدهم وقبورهم وحاخاماتهم. والجدير بالذّكر أنه توجد الآن دار تضم بغايا يهوديات مسنات في بيونس آيرس!!.

أما في إسرائيل اليوم فنتيجة للتربية الاجتماعية الشاذة بخلق شخصية يهودية فردية وأنانية فإن مسألة انتشار المومسات أضحت نتيجة حتمية لتفشي روح الفوضى، يقول جاك ديروجي: "دون أن نحسب النساء اللواتي يبعن سحرهن في المناسبات نستطيع أن نحصي من خمسة آلاف إلى سبعة آلاف مومس لا تبلغ الصغيرات منهن سن الثالثة عشرة من عمرهن، ومن بينهن من ينحدرن من عائلات ممتازة. ويؤكد أنه من بين خمسمائة ألف مستوطن هناك عشرة آلاف منهم على الأقل موزعون بين نشالين ولصوص وقوادين مبتذلين ومالكي مواخير[١٥]. وتعتبر المرأة الإسرائيلية من جيل الصابر أي المولودة في فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م أن الذي تقوم به من ترفيه لجندي، أو تتقاضى أجرًا يعود بالفائدة على الدولة ليس دعارة، بل هو واجب مقدس، حيث الغاية تسوغ الوسيلة؛ ولذلك

تشجع المؤسسات العسكرية الصهيونية سفر المجندات إلى أوروبا والولايات المتحدة ما دام العائد المادي من البغاء سيعود بالنفع على الدولة.

كما يلعب التعليم دورًا مهمًا جدًا في خلق وتغذية الشذوذ والانحراف الصهيوني عن طريق التمييز العنصري في التعليم ضد اليهود الشرقيين الذين يشكلون أكثر من نصف سكان إسرائيل، فالشرقيون لا يتلقون تعليمًا مناسبًا مثل الأشنكاز، وهذا عائد إلى طبيعة عدم المساواة التي يسير عليها الكيان الصهيوني؛ ونتيجة لقلة فرص التعليم عند اليهود الشرقيين حيث يشعر غالبيتهم بفراغ نفسي ثم فراغ عملي، ويؤدي إما إلى التطوع في الجيش كأفراد وليس كضباط، أو ينصرفون وراء الأعمال الشاذة لرفع مستوى حياتهم الاقتصادي. ولهذا فقد صنف عالم الجريمة الإسرائيلي شالوم شوهان نوعية المومسات في إسرائيل؛ فهو يوزعهن على النحو التالي: ٥٤٪ من المومسات في منطقة تل أبيب من أصل شرقي بينهم ٤٢٪ من المغرب وسائر بلدان إفريقيا الشمالية و ٨-١١٪ من تركيا والبلقان، و١٩٪ ممن ولدن في إسرائيل، و١٤,٧٪ من أصل أوروبي.

ويعد تفشي البغاء والجريمة في إسرائيل جزءًا أساسياً من تكوين الدولة، فيؤكد جاك ديروجي أن البغاء يعد جزءًا من الطبيعة الإسرائيلية، وحين تحاول الجهات الحكومية الإسرائيلية دراسة هذه الظاهرة تصطدم بواقع يؤكد أن العديد من المسؤولين متورطون في هذه التجارة.

ومن هنا صدر القانون الإسرائيلي الذي يبيح الدعارة بعد تشكيل لجنة دراسة حالة البغاء الإسرائيلي برئاسة هداسا سين ايتو؛ وقد توصلت اللجنة إلى السماح بممارسة المهنة في شقق أو غرف في الفندق، ومع أن القانون الإسرائيلي لا يمنع البغاء، ولكن إذا أرادت أي مومس استقبال زبون في غرفتها بالخفاء فإنها تحاكم بالسجن مدة خمس سنوات، وإذا اصطادت زبونًا في فندق أو شارع فإنها تحاكم ستة شهور مع وقف التنفيذ.

ينتشر البغاء المنظم في إسرائيل؛ فهو جزء من التربية، وواضح المعالم في التوراة المحرَّفة، كما أن الشخصيات الإسرائيلية تؤيد هذا؛ فقد اقترح على سبيل المثال رئيس بلدية تل أبيب الأسبق شلومو لاهط إنشاء مركز للّذة في يافا. والجدير بالذكر أنه وبعد تزايد أعداد المهاجرين الروس،

وتفكك الاتحاد السوفيتي ازداد عدد المهاجرين الروس إلى إسرائيل بطريقة واسعة، فكان اتجاه هؤلاء أولاً العمل على تحسين وضعهم الاقتصادي، وأسهل الطرق كانت الجريمة بكافة أشكالها وفروعها. ومع ازدياد أرقام البطالة في صفوف النساء حيث تشكل نسبة البطالة في نساء روسيا وأوكرانيا ٧٥٪ وجدت المنظمات المختصة بتجارة الرقيق الأبيض فرصتها في تلك الفتيات، حيث تقوم شركات وهمية تابعة لمافيا الرقيق الأبيض بنشر إعلانات مغرية للعمل في الخارج، وتكون الوظائف المطلوبة هي عارضة أزياء أو موظفات استقبال أو نادلات في مطعم وراقصات، ويكون للشروط مظهر جذاب مع اشتراك ألاَّ يتجاوز العمر العشرين عامًا، وتتلقى هذه الشبكات آلاف الطلبات، واللواتي يقع عليهن الاختيار يوقعن على شيكات تجبرهم دفع قيمة تذاكر السفر ورسوم التأشيرة.

وقد أشار البروفيسور مناحم عامير أستاذ علم الجريمة في الجامعة العبرية إلى أن ألف امرأة يتم تهريبهن إلى إسرائيل سنوياً للعمل في مهنة الدعارة وأنهن يتعرضن لمعاملة سيئة من قِبَل أصحاب المواخير. ومن القصص المفزعة التي سجلتها مارتينا قصة الشابة الروسية التي تدعى ألكسندرا وكانت تعمل سكرتيرة في مكتب استشارات هندسية في

موسكو، واضطرت إلى الدخول إلى عالم الدعارة لرعاية أسرتها بالرغم من خبراتها ومؤهلاتها العلمية.

وتجمع التقارير الصادرة عن المؤسسات البحثية الإسرائيلية أن ما بين ١٥-٢٠ ٪ من النساء الروسيات يعملن في الدعارة، وقد ذكر تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية شهادات من نسوة أُجبرن على ممارسة البغاء، وجاء في شهادة امرأة جلبت من مولدوفا: أردت أن أهرب من هذا المكان، وطلبت من أحد المترددين عليه أن يساعدني، ولكن أصبت بانهيار عصبي ولم يكن أمامي مكان أهرب إليه. اتّضح أنَّه واحد منهم، وقد انهال عليّ أصحاب المكان بالضرب المبرح. كانت النوافذ مسدودة بقضبان حديدية وكان الحراس حولنا طوال الوقت.

وتورد بعض الصحف العبرية فصولاً من رحلة البغايا الروسيات إلى إسرائيل، وقد أذيعت فصول القصة عندما حضر أحد النخاسين إلى دائرة الشرطة في إسرائيل وأبلغ عن ١٨ نخاساً، فتم القبض عليهم خلال شهر واحد، كما كشف أن للتجارة قواعد وأسعاراً تتراوح ما بين ٤-١٠ آلاف دولار حسب درجة جمال وحسن الرقيق والتي غالباً ما تكون من روسيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

وأوضحت صحيفة معاريف أن عملية الشراء تتم بعد الكشف الدقيق عن الجسد للتأكد من مقاييس الجسد المتناسقة، ويتم إيهام بعض النساء أنهن سيعملن لمدة عام، وتتنازل عن الشهر الأول للوسيط، وتحصل البغي على ٥٠ عميلاً تقريبًا، أي ١٦ ساعة عمل في اليوم تدرّ على الماخور نحو ألف دولار يوميًا؛ إلا أنها تحصل من صاحب الماخور على ٢٠٠ دولار فقط طوال الشهر أي ربع دولار عن كل عميل حسب تحليل صحيفة معاريف، وتضيف الصحيفة أن الشبكة تضم أيضًا مندوبين في روسيا لتهريب الفتيات داخل إسرائيل، كما تؤكد الصحيفة أن هناك عمليات اغتصاب وتعذيب جماعي للفتيات.

وقد صدر تقرير الأمم المتحدة عن وضع المرأة في إسرائيل لعام ٢٠٠١م محملاً الحكومة الإسرائيلية تقاعسها في اتخاذ الحد الأدنى من الإجراءات اللازمة لحماية النساء اللواتي وقعن فريسة لتجارة الرقيق الأبيض؛ فقد جاء بعد قيام منظمة العفو الدولية بنشر تقرير لاذع عن تجارة الرقيق الأبيض وفي أعقاب قيام المنظمات النسائية بتعديل قانون العقوبات ليجعل من بيع الأشخاص وشرائهم بغرض الدعارة جريمة جنائية، لم يعد هذا القانون بأي تأثير على حياة

عشرات النساء اللواتي مازلن محتجزات في سجون إسرائيل ريثما يتم ترحيلهن، ويضيف التقرير: تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع النساء اللواتي وقعن ضحايا هذا العمل على اعتبارهن مجرمات وأجنبيات يقمن بصورة غير نظامية، ولم يكن القانون رادعاً لتجار الرقيق الأبيض وواصلوا جلب مئات النساء والفتيات من دول الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى الرغم من أن إسرائيل استجابت للضغوط الدولية وبدأت بملاحقة تجار الرقيق الأبيض إلا أن جهودها في هذا الصدد أخفقت بسبب إخفاقها في توفير الحد الأدنى من الضمانات المطلوبة لضحايا تجارة الرقيق الأبيض مثل حماية الشهود، أو المساعدة القانونية، أو الإعفاء من الترحيل، أو التوطين في بلد ثالث.

هذه المسلكيات السابقة ليست وليدة إسرائيل الحالية؛ بل هي قديمة جداً في حياة اليهود، ولم يقتصر الأمر على الزنا؛ بل تعداه كما يوضح الكتاب المقدس في سفر القضاة إلى اللواط.

وعند النظر في واقع المجتمع الإسرائيلي نجد المجتمع بأكمله يميل إلى الشذوذ، فيقول جاك ديروجي تعليقًا على ظاهرة الشذوذ: "ثمة بغاء في إسرائيل بين الذكور يستند

أساسًا إلى اللواط". ويؤكد صحة استنتاج ديروجي أن أول جماعة يهودية للشواذ بين الذكور كانت بين ماجنوس هيد شفيلد (١٨٨٦-١٩٣٥م) ومساعده كورت هيلر (١٨٨٥-١٩٢٧م) وكلاهما من ألمانيا وهما يهوديان، ويزعم هيلر أنه من نسل الحاخام هليلي، وكان هيلر أول من اعتبر الشواذ هم أقلية لابد من حمايتها، كما اهتم علماء النفس اليهود بموضوع الشذوذ. ومن المعروف أن فرويد اليهودي هو أشهرهم ينسب إلى البشر الازدواجية الجنسية.

ويوجد في إسرائيل جماعة تعرف باسم الدفاع عن الحقوق الشخصية أسست العام ١٩٧٥م، وظهرت أول مجلات باللغة العبرية والإنجليزية للشواذ في إسرائيل في يونيو ١٩٨٨م، وعقد المؤتمر الدولي الثالث للشواذ جنسيًا في إسرائيل[١٦].

وأخيرًا في سياق الشذوذ الجنسي اليهودي لابد من الإشارة إلى أن المذاهب الدينية الحديثة من اليهودية المعاصرة كاليهودية الإصلاحية والمحافظة تقبله، بل أنشأت له المدارس الدينية لتخرج الحاخامات الشواذ جنسيًا، وقد أبرم حاخام إصلاحي عقد زواج بين رجلين أمام حائط المبكى عام ١٩٩٨م، ونشر ملحق صحيفة هآرتس في ١٤ أبريل ٢٠٠٠م" أن وضع الشواذ جنسياً في إسرائيل الآن أفضل من الناحية القانونية

والتشريعية، وهو من أفضل الأوضاع على مستوى العالم، مضيفًا: نحن متساوون تقريبًا مع الدول المتقدمة في العالم مثل الدنمارك وهولندا، فلا يوجد في إسرائيل قانون يمنع أن تكون شاذًا جنسيًا، ولا يوجد قانون يمنع اللواط، بالإضافة إلى أننا في طريقنا -في إسرائيل- نحو إصدار قوانين التبني التي تسمح للشواذ بتبني الأطفال". يظهر جليًا تقبّل المجتمع الإسرائيلي للشذوذ الجنسي، ويتضح من عدد السحاقيات الإسرائيليات اللاتي أنجبن أطفالاً من خلال عمليات معملية مختلفة هو الأعلى في العالم.

جرائم العنف:

نتيجة للإفلاس التربوي الإسرائيلي انتشرت ظاهرة المخدرات؛ وللدلالة على حجم الظاهرة في إسرائيل نورد ما قاله ديروجي: "يتساءل أحد الطلاب الإسرائيليين الذي يعمل رجل أمن على متن إحدى طائرات العال: كيف يمكن الصمود أمام الإغراء؛ ففي كل مرة كنت أنقل كيلو غراماً من الهيروين كان ذلك يدر عليّ ثمانية آلاف مارك"[١٧].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل الدولة الوحيدة من مجموعة دول غرب آسيا غير الموقعة على اتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م، وقد قامت وزارة العمل والرفاهية الاجتماعية الإسرائيلية بإجراء استطلاع أظهر أن ٣٧٪ من تلاميذ صفوف العاشر في المدارس الإسرائيلية معتادون على تناول الخمر، وأن ٨٪ من التلاميذ معتادون المسكر حيث يستهلكون في جلسة المساء ست كؤوس. وأشارت بيانات مجلس سلامة الطفل الإسرائيلي أن عدد الشبان القاصرين الذين وجهت إليهم تهمة الاتجار بالمخدرات في عام ١٩٩٩م بلغت نسبتهم ٣٠٪، وفي عام ١٩٩٨م وجهت لائحة اتهام للاتجار بالمخدرات إلى مجموعة ٤١٧ شاباً، وارتفعت في عام ١٩٩٩م إلى ٥٥٦ شاباً.

وإحصائياً فتحت الشرطة الإسرائيلية ٣,٣٤٨ ملفاً عام ٢٠٠١ ضد تلاميذ المدارس بتهمة تعاطي المخدرات، مقابل ٢,٩٦٢ ملفاً لعام ٢٠٠٠م، أي أنَّ الارتفاع كان بنسبة ١٠٪، ويرجع ارتفاع النسبة إلى برنامج دعائي قامت بإعداده الشرطة الإسرائيلية.

وفي استطلاع نشر في ٢٠٠٢/١١/١١م كشفت عنه "مصلحة محاربة السموم" الإسرائيلية على أنَّ واحداً من كل شابين في إسرائيل معرض لتناول السموم: كما دل على أنه

منذ سنة ١٩٩٨م حصل ارتفاع بنسبة ٧٠ ٪ في استعمال السموم في أوساط الشباب من جيل ١٨ حتى ٢٤ عامًا. وقال: إنَّ ٥٥٪ من الشباب في جيل ١٨-٢٥ عامًا عرض عليهم في مناسبات مختلفة استعمال السموم، وأن أصدقاءهم يستعملون السموم بحضورهم دون خوف أو تردد.

وبالنسبة لطلاب المدارس الإسرائيلية ذكر الاستطلاع أن هناك "استقراراً" في استعمال السموم، وأن نسبة استعمال السموم في أوساط الطلاب الإسرائيليين لا تزال حوالي ١١٪، أما في الجامعات الإسرائيلية فإن نسبة استعمال السموم في ارتفاع مستمر، وقد بلغت ٢٢٪ من مجموع الطلبة الجامعيين الإسرائيليين، كما أن النسبة مرتفعة في أوساط "الجنود الإسرائيليين المسرحين"، حيث تصل إلى ٣٠ ٪. وأشير أيضا إلى ارتفاع نسبة متعاطي السموم في صفوف الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك تعاطي سموم ثقيلة مثل: الكوكايين والهيروين. وقال ضابط مسؤول في الجيش الإسرائيلي لصحيفة "معاريف": إن تعاطي السموم في الجيش الإسرائيلي يشمل حاليًا جنود الوحدات الخاصة التي لم تكن عرضة لمثل هذه الظاهرة في السابق، واعتبر المدير العام لمصلحة محاربة السموم هذه الظاهرة خطرًا استراتيجيًا فعليًا على إسرائيل.

أما الجريمة في إسرائيل فتشير الدائرة المركزية للإحصاء إلى أن نسبة الجريمة في إسرائيل تشهد ازدياداً من سنة لأخرى، وتزداد الجرائم تفرعًا، ويقف خلف هذا الواقع أسباب عديدة من أبرزها ما يتربى عليه الطفل الإسرائيلي الذي يتربى على مصطلحات ومفاهيم تعتمد أساساً على العنف من قبيل: الأمن، الجيش، الأعداء، حرب البقاء.. وما إلى ذلك. وهذه المصطلحات ترافق الطفل الإسرائيلي منذ بدء إدراكه للأشياء وحتى وصوله إلى عمر الخدمة العسكرية، والتي هي عنيفة بدورها. أما تأثير ذلك على مرحلة ما بعد الخدمة العسكرية فإنَّه يتمثل في ارتفاع جرائم العنف حتى داخل العائلة.

وثمة سبب آخر لا يقل أهمية هو تردي الأوضاع الاقتصادية؛ فلا يمكن النظر إلى هذا التردي بمعزل عن تفاقم "الحالة الأمنية" وإسقاطات ذلك على الموازنة العامة، وعلى المقدرة على محاربة الجريمة من خلال مواجهة خلفياتها الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية.

والجدول رقم (٢) يوضح بعض المعطيات الإحصائية الرسمية المتعلقة بموضوع الجريمة، والجدول رقم (٣) يوضح جرائم العنف ضد العائلة.

جدول رقم (٢)

الجرائم خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠

السنة	عدد الجرائم
١٩٩٧	٤٩٨٥٥٠
١٩٩٨	٥١٦٤٣٥
١٩٩٩	٤٨١٣٢٥
٢٠٠٠	٤٦٥٩١٥

جدول رقم (٣)

جرائم العنف في العائلة: ١٩٩٧- ٢٠٠٠

السنة	عدد الجرائم ضد العائلة
١٩٩٧	١٦٤٨
١٩٩٨	٣٠٢٩
١٩٩٩	٤١١٠
٢٠٠٠	٣٨٣٨

ختامًا نستعرض ما تحدَّث عنه الكاتب الإسرائيلي أمنون كبيلوك بقوله: "إن كافة الاهتزازات وتعبيرات القلق وانتشار

كثير من الظواهر السلبية والسّرقات وتعاطي المخدرات والاتجار بها وكل العاهات الأخرى في التجمع الصهيوني لابد أن تعكس شخصية شحنت وعبئت وربيت لمدة سنين طويلة على قيم معينة؛ وها نحن الآن نشهد وبأم أعيننا وبشكل واقعي أنَّ هذه القيم مكرسة لخدمة الاغتصاب والاحتلال وشن الحروب العدوانية بصورة مستمرة، ويضيف في مكان آخر: "وقد انعكس وجود هذه الظواهر وغيرها على السجناء العرب الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال" فإضافة إلى كل أساليب التعذيب يلجأ العدو إلى الوسائل النفسية مثل: زج المناضلين مع المجرمين والحشاشين، أو إلى وضع المناضلات مع المومسات، وغالباً ما يقوم هؤلاء بالاعتداء على الفلسطينيين بوحي من إدارة السجن[١٨].

رابعاً: المرأة في الجيش الإسرائيلي

تعود مشاركة المرأة الإسرائيلية في الأعمال العسكرية إلى المدة التي سبقت نشأة "الدولة" عام ١٩٤٨م، حيث شاركت وبفاعلية في نطاق العصابات الصهيونية المسلحة، وكان من مهامها المشاركة في الإذاعات السِّرية، وحصار القدس، وتدمير السِّكك الحديدية، إضافة إلى تهريب الأسلحة والدعاية والتجنيد.

كما أسهمت المرأة الإسرائيلية في الحرب العالمية الثانية، فاشترك ما يزيد على أربعة آلاف امرأة في القتال إلى جانب الجيش البريطاني، وشاركت المرأة الإسرائيلية بفاعلية في مناطق تقع خلف خطوط الألمان مما أوجب إنشاء قسم خاص للنساء في الهاغاناه برئاسة شولو ميت كليبا ناو، وقد شاركت النساء المتطوعات تحت قيادة البالماخ في الهجوم على معسكر عتليت لإطلاق سراح المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين؛ حيث صدر بيان من نساء البالماخ جاء فيه: "إن النساء اليهوديات يشعرن بواجب المساهمة في النضال ضد عدو شعبنا، ونحن نعلم أننا نتمتع بالكفاءة لمجابهة هذا الامتحان، كما نشعر أن الواجب القومي يدفعنا للتطوع في هذه الساعة الحرجة"[١٩].

ضمت منظمة البالماخ التي تشكلت عام ١٩٤٢م مئات النساء اللواتي تلقين تدريبًا قاسيًا، وكانت من المهام الملقاة على عاتقهن تمهيد الشواطئ الفلسطينية لاستقبال المهاجرين اليهود الذين يصلون سرًا، والقيام بعمليات الحراسة والإسعافات الأولية، والخدمة في سلاح اللاسلكي ومرافقة قوارب الإنزال للقيام بعمليات التفجير ضد السكك الحديدية.

تشكل الجيش الإسرائيلي من عصابات الهاغاناه والأرجوان، وفي عام ١٩٤٩م أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانون الخدمة العسكرية، وقد نص القانون على أن كل الرجال ما بين ١٨ - ٤٩ والنساء ما بين ١٨ - ٣٨ باستثناء المتزوجات يخضعون لأداء الخدمة العسكرية لمدة ٣٠ شهرًا للرجال، و ٢٤ شهرًا بالنسبة للنساء.

ثم تشكّل سلاح النساء من المقاتلات اللواتي التحقن بالجيش الإسرائيلي من الحركات السرية مثل: البالماخ والهاغانا، وطالبن بحق المرأة بالانخراط في الوحدات العسكرية النظامية إلى جانب وحدات الجنود، إضافة إلى المقاتلات اللواتي التحقن من الجيش البريطاني، فقد تبنى نموذج الجيش البريطاني، حيث يتم إقامة كتيبة من النساء إلى جانب كل لواء، شريطة أن يكون اللواء جزءًا من سلاح النساء.

كُلِّفت المظلّية شوريكا برغزمان من البالماخ وشو شناغر شوتوفيش بتشكيل وحدات النساء في الجيش الإسرائيلي، وقد واجهت النساء عدة مشكلات أبرزها وضع الخطط التدريبية وتحديد الأهداف والتجنيد الإجباري للنساء من مختلف الطبقات، وقامت معاهد A.T.S البريطانية بتزويد الجيش الإسرائيلي بالخريجات.

صدر القانون الإلزامي لخدمة المرأة في الجيش عام ١٩٥٦م، وقد ألزم القانون النساء اللواتي أعمارهن بين ١٨ و ٢٦ بالخدمة في صفوف الجيش الإسرائيلي لمدة ٢١ شهرًا. ويعد السبب الرئيس في صدور هذا القانون إلى التركيبة الديمغرافية المختلة، ومنها ارتفاع نسبة المعمّرين التي بلغت عام ١٩٦٩م، ٧٪ وانخفاض نسبة الزواج وارتفاع نسبة الطلاق وانخفاض أعداد المواليد واكتفاء معظم الآباء بولد أو ولدين، فكان لزاماً على الحكومات الإسرائيلية أن تزيد من أعداد المجندين بإصدار قانون إلزامي لخدمة المرأة.

عارض كبار رجال الدين اليهودي تجنيد المرأة في الجيش معتبرين أن خدمة المرأة من شأنها أن تلحق الضرر الاقتصادي بإسرائيل؛ فقد أورد الحاخام مايلز زايكل في كتابه (الفرخة والذئاب) آلاف الحكايات التي منيت بها المرأة خلال خدمتها

في الجيش معتبرًا أن التجنيد بداية الطريق نحو الإباحية والإلحاد، وأن التجنيد يؤدي إلى إلحاق ضرر اجتماعي واقتصادي بالمجتمع إلى جانب الضرر السكاني؛ ففيه تضطر الفتاه إلى إضاعة سنتين من عمرها في خدمة الجيش قبل أن يتسنى لها الزواج، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنجاب، ولا تنحصر أضرار تجنيد الفتيات في الجيش الإسرائيلي في المجالات الاقتصادية والسكانية والأخلاقية، بل تتعدى ذلك إلى تحول الفتيات نحو العلمانية كما شرحها الحاخام زايكل.

دارت مناقشات داخل أروقة الكنيست حول إعفاء الفتيات من خدمة التجنيد الإلزامي، وقد تم التوصل إلى اتفاق بين كل من حزب أجودات إسرائيل والتكتل، والمفدال حول تعديل قانون تجنيد الفتيات المتدينات، وبموجب هذا الاتفاق تعفى كل فتاة من الخدمة الإلزامية من خلال تصريحها أنها فتاة متدينة، وعبر صك وثيقة تنالها من دار الحاخامية. ومن أجل الوصول إلى المساواة بين الفتيات اللواتي يخدمن في الجيش والمعفيات من الخدمة لأسباب أسرية أو دينية تقدمت الأحزاب التي تعارض إعفاء الفتيات من التجنيد بقانون إلى الكنيست طالبت بموجبه إحياء لجنة فحص الفتيات المتدينات وسن قانون الخدمة الوطنية للمرأة.

يتمحور قانون الخدمة الوطنية للمرأة حول النساء المعفيات من الخدمة في الجيش، فعليهن أن يؤدين الخدمة الوطنية وتكون إما عملاً زراعيًا في مستوطنة دينية أو عملاً لصالح الجيش، أو لصالح أمن الدولة، أو التعليم في المدارس دون أجر، أو تأدية الحراسة الليلية داخل المدن، أو العمل في مصانع جيش الدفاع دون مقابل. وقد فرض القانون عقوبة على الفارّات وتتراوح بين السجن لمدة عام أو فرض ضريبة، أما من تتهرب عن قصد فتنتظرها عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات.

ثمة العديد من المؤشرات الصادرة عن قادة الجيش والألوية في إسرائيل تؤكد على جاهزية المرأة للقتال؛ فمن المألوف أن يجري إجلاء النساء حين يبدأ القتال، وهذا ما حدث خلال حرب عام ١٩٧٣م؛ ومع ذلك فإن أهم أعمال المجندات كانت في المظلات وسلاح الجو، وبشكل عام الخدمة في الأماكن البعيدة عن خطوط القتال إضافة إلى الخدمة كسائقات السيارات والدبابات.

تشير المصادر الإسرائيلية إلى تخريج الدفعة الأولى من النساء الطيارات عام ١٩٧٨م كقائدات لطائرات "سكاى هوك" وقد بلغ عددهن ١٢ فتاة، كما تم تخريج أول دورة ضابطات

مدفعية، وعينت بعض النساء في قسم الإشارة والإنذار. وفي عام ١٩٧٦م تدربت ١٨ مجندة في مدرسة الطيران قرب خليج حيفا على قيادة الطائرات المقاتلة القاذفة من طراز كفير والطائرات العمودية من طراز كوبرا، وأوكلت لهن مهمة قيادة الطائرات، وضمت بعض الفتيات إلى سلاح الهندسة القتالي وما يتعلق بإقامة الجسور واجتياز العوائق المائية لتدريب الجنود.

وتقول الرائد آلان شابيرو من الجيش الإسرائيلي: إن مهمة سلاح النساء هي إعداد الفتيات عسكريًا ليتمكن من الدفاع عن الوطن. وتقوم خلال هذه المدة المجنّدات بحراسة المستعمرات، وتخضع الحاصلات على الشهادة الثانوية لدورة تدريبية، يرسلن بعدها للخدمة إما في سلاح الشرطة أو المستشفيات، أما الحاصلات على شهادة جامعية فيتم حشرهن في الأعمال الإدارية والمؤسسات الإلكترونية والكمبيوتر وميكانيك الطيران وصيانة الأسلحة ورصد طرق الطيران.

تشكل النساء الإسرائيليات حاليًا ٢٥٪ من عدد الضباط في الجيش الإسرائيلي، وتساهم النساء الإسرائيليات بدور واضح في سلاح المدفعية، وسلاح الشرطة العسكرية، وعمل بعضهن كرئيسة قسم في العمليات وقائدات نقاط الاستيطان.

أما البرنامج التدريبي للنساء فيبدأ من الساعة الرابعة صباحًا وينتهي في الساعة التاسعة مساءً ولمدة ستة شهور يخضعن خلالها لتدريب قاس، وينقسم التدريب إلى عملي ونظري ابتداء من دراسة التكتيك العسكري والانضباط وأعمال الإسعاف والقتال غير المسلح، وإتقان استعمال السلاح الفردي الخفيف، واستعمال آلات الاتصال السلكي واللاسلكي.

وفي المجال النظري يستمعن إلى محاضرات حول إجراءات الرقابة والحرب الكيماوية. وتختلف مدة التدريب حسب كفاءة المجندة العلمية؛ فاللواتي أنهين مرحلة المدرسة الثانوية يتلقين تدريبًا كاملاً ولمدة سنتين، أما اللواتي لم يصلن إلى مستوى تعليمي ثانوي فتعقد لهن دورات تدريبية خاصة يتعلمن فيها أحوال الدفاع عن النفس واستعمال الأسلحة الخفيفة وفكها وتركيبها، ثم يرسلن للعمل في المستوطنات، وبعضهن يلتحقن بوحدة خاصة للشرطة، واللواتي يتمتعن بكفاءات إدارية وهن فئة قليلة يتدربن في المؤسسات الإلكترونية، وبعضهن مرشدات اجتماعيات واختصاصيات.

تعمل المجندات الإسرائيليات بما يزيد عن ٢٥٠ وظيفة في الجيش ومن بينها الكومبيوتر، وميكانيكا الطيران، وصيانة الأسلحة، ورصد طرق الطيران الجوية وغيرها، وتعاني

المجندات الإسرائيليات داخل الجيش الإسرائيلي من كافة أشكال المهانة فتقول: أميرة دوتن: إن النظام العسكري المطبق في الجيش الإسرائيلي ينظر إلى الجنديات نظرة أقل أهمية من الجنود؛ والدليل على وجود مثل هذه الحقيقة هو فرض الخدمة الإلزامية في الجيش لمدة سنتين بالنسبة إلى النساء وثلاث سنوات للرجال، وليس هذا فحسب بل إنه فصل قيادة الجيش النسائي عن الجيش العادي فأصدرت قوانين خاصة به.

يركز قانون الانضباط العسكري للمرأة في الجيش الإسرائيلي على دورات الأغرار؛ حيث لا فرق بين الذكور والإناث، ومع وجود القوانين الخاصة التي تتعامل بها المرأة في الجيش، فإن التربية الاجتماعية لا تكون بعيدة عن هذا الوضع، وتتبع المرأة المجندة في الجيش قائدة سلاح نساء، والقائد الذي يعملن تحت إمرته. وتقول العميد حدوة ألوج قائدة سلاح النساء في لقاء معها: إن هناك فرقًا بين نظرة ضابطة سلاح النساء وبين قائد الوحدة التي تخدم بها المجندة، القائد ينظر إلى قائدة سلاح النساء وكأنها هي المسؤولة عن تصرفات الجنديات...، وتضيف: إن المجندة التي تمشي وهي ترتدي تنورة قصيرة وشعر غير مسرح وتلبس الحلي فإنها تظهر بنظر القائد وكأنها مجرد امرأة وليس جندية وهي تروق له ولايزعجه ذلك، بل يتمنى أن تكون تنورتها قصيرة جدًا.

وتؤكد العميدة على المرأة الإسرائيلية الجندية أن يكون مظهرها متناسبًا مع واجبها، ويجب عدم التركيز على عمل المجندة وتناسي مظهرها الخارجي، وتؤكد أن نسبة النساء المسجونات أقل من الشباب؛ وذلك عائد لأسباب خاصة بالقادة؛ فالمرأة في نظرهم رقيقة، وتؤكد العميدة أن الجندية تعرف أنها معرّضة للعقوبات إذا لم تكن جميلة وليس لديها ما تقدمه، والكثير من الجنديات يحملن شهادات عالية ومع ذلك يظهرهن بمظهر اللامبالاة.

إن كانت إسرائيل تنظر إلى الوجود النسائي لتحسين الصورة المرسومة، ولتزيين بريق الصورة المزيفة للجيش الإسرائيلي؛ فبالإمكان إلقاء نظرة أكثر دقة على ما يدور للمرأة داخل الجيش الإسرائيلي من خلال انتشار الدعارة والمخدرات والاغتصاب للمجندات داخل الجيش الإسرائيلي، وتظهر أولى الفضائح داخل صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال فضيحة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن غوريون مع المجندة نافا دورون، ففي زيارة لبن غوريون على إحدى الوحدات العسكرية عام ١٩٥٠م شاهدها وهي تسير مع بعض زملائها، وتعرف عليها، وقرر بن غوريون نقلها إلى مكتبه والعمل كسكرتيرة خاصة، وأعطاها صلاحيات واسعة. وقد أثار حضورها في المكتب مشكلات واسعة من خلال مكوثها

أكثر من أربع ساعات يوميًا مع بن جوريون داخل المكتب، وتحكُّمها في الملفات الداخلية وبعض الملفات الخارجية، وعرفت في بعض الأوساط أنها الحاكمة الفعلية لإسرائيل، وقد عوقب المعترض على وجودها بالنقل. وعرف عن نافا أنها شكلت مركزًا قوياً داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

توفيت دورون عام ١٩٥٧م في إحدى حانات الرقص في بريطانيا؛ وكان يرافقها عدد من مسؤولي الحكومة نتيجة تناولها عدداً من الحبوب والأقراص المخدرة، وقد أصيب بن جوريون بالاكتئاب لوفاتها.

وتروي مجندة تدعى تكيفا عن بدايتها في الجيش وهي مدمنة على المخدرات تقول: "عندما جندوني للخدمة العسكرية تأكدت أنني واحدة من مئات الآلاف اللواتي يتعاطين المخدرات، وأتمنى التعرف على صديقة في الجيش لا تتعاطى المخدرات. جميعهن يتعاطينها، والجنود هم الذين يؤمنون لنا احتياجاتنا. وتضيف: لماذا يمنعون تعاطي المخدرات؟ لماذا لا يعرضونها في البقاليات والحوانيت مثل: السكر والشاي وغيرها من المواد الاستهلاكية الأخرى ويكتبون عليها مخدرات، والإنسان حرّ في أن يفعل ما يشاء؟"[٢٠].

وتقول بولديان ابنة موشي ديان في كتابها وجه المرأة: "إن

حياة المجندات تشبه مجموعة من الغانيات والجواري يلبسن اللباس العسكري ويحملن البندقية.. وإن الجندي أو المجندة عندما تعطى إجازة تسرع إلى بعض المناطق لممارسة الجنس قبل الذهاب إلى المنزل"[٢١].

وتؤكد العديد من الدراسات التي أعدها قسم الأبحاث والدراسات في الجيش الإسرائيلي أن كبار قياديي الجيش هم الذين يديرون أوكار المخدرات والدعارة، وتؤكد الدراسة أن العديد من الضباط الإسرائيليين قد سرحوا من صفوف الجيش بسبب ملاحقة الجنديات لأسباب جنسية.

وتورد الدراسات العسكرية أن ما يشغل قادة الجيش الإسرائيلي حوادث الاغتصاب للمجندات، فتصل في كل يوم عشرات الأخبار عن الاغتصاب، ومع تزايد حوادث الاغتصاب للمجندات فقد أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي قراره أن تزود المجندات برشاشات غاز مسيل للدموع في وقت الخروج للعطلة؛ وذلك دفاعاً عن أنفسهن في حالة التعرض لهجوم. ويؤكد عضو الكنيست الأسبق غولدشتاين أنه أبلغ رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين عن مئات الآلاف من حالات الاغتصاب تتم في الجيش دون أن يسمع بها العامة.

هذا وقد ظهرت العديد من الدراسات في بحث الأسباب

والدوافع في حالات التحرش الجنسي سواء بين المواطنين أو المسؤولين، ومن أشهر هذه الدراسات ما وضعها د. إيلي ردهان. فقد أكد ردهان؛ أن الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الإسرائيليون منذ اندلاع الانتفاضة تؤدي لإصابتهم بالعديد من الأمراض النفسية التي تدفعهم للقيام بذلك، ومن أخطر تلك الأمراض " الخوف المزمن " الذي يجعل الإنسان ينتهج سلوكين الأول الانطواء في هدوء وسلبية وعدم القيام بأي أنشطة مفيدة أو إيجابية، والتوجس في تصرفاته وأقواله كافة. والسلوك الثاني هو القيام بأعمال مشينه وغير أخلاقية وذات أبعاد جنسية، وتعطي هذه الأعمال للفرد شعوراً بالراحة والاطمئنان النفسي، وتنسيه الخوف بعض الشيء، وينتشر هذا الشيء داخل ديوان رئيس الحكومة والجيش ووزارة الدفاع. ويؤكد د. درهان أن ممارسة الجنس بصورة عنيفة تضفي على الإنسان شعوراً بالأمان في الأوقات العصيبة وبالتحديد في أوقات الحرب، واستشهد بالعديد من النماذج القديمة والحديثة لإسرائيل؛ ومن ذلك أنَّه بداية عام ١٩٥٦م عندما شن العدوان الثلاثي على مصر من قِبَل إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في عهد بن جوريون فقد وصلت عدد حالات التحرش الجنسي في تلك المدة إلى ٩٦٣ حالة، وفي حرب ١٩٦٧م بلغ عدد حالات التحرش الجنسي ١٢٣٣ حالة، وفي حرب السادس من

أكتوبر ٢٨٥٠ حالة، وفي اجتياح لبنان ١٧٣٤ حالة، وعند اندلاع الانتفاضة الأولى ١٩٨٧م بلغ عدد حالات التحرش الجنسي ٢٢٣٣ حالة حسب الدراسة السابقة. وهي أرقام كبيرة في وقت أن الدعارة قانونية ومرخصة في إسرائيل. والشاهد هنا أن الأزمات المتفجرة خلال تلك السنوات جعلت الإسرائيليين ينتهجون سلوكًا غير مقبول في محاولات لتخفيف الضغوط النفسية الكبيرة.

ومن أجل تسويق صورة المرأة الإسرائيلية المجندة وزعت قيادة أركان الجيش الإسرائيلي نسخًا من وثيقة تتضمن الطرق المساعدة للمجندة التي تقع في ضائقة، ودعت الوثيقة المجندات إلى التمسك بالأخلاق وعدم التساهل الزائد عن اللزوم. وتؤكد الدراسات الموازية لهذه الوثيقة أنه انتشر في الآونة الأخيرة التساهل بين المجندين والمجندات، وهذا ما يؤثر على الآداب العامة والعلاقات القائمة بين الجنود والمجندات.

وتحظر الوثيقة على الجنود الدخول إلى مساكن المجندات، وعليهم اللقاء داخل حدود العمل أو خلال المناسبات الثقافية المسلية التي تنظمها القيادة العسكرية، كما يحظر على الجندي والجندية أن يسيرا متكاتفين داخل المعسكر أو خارجه، ويحظر على المجندة ممارسة الجنس مع الضباط المتزوجين، وبالإمكان

إحالة ضابط متزوج وجندية إلى التقاعد إذا اكتشف بينهما قصة حب، ولكن غالبًا ما يتم التستر على ذلك، وإذا انتشرت المشكلة داخل الوحدة فإن سلاح النساء ينقل المجندة إلى قاعدة أخرى.

وإذا ما حملت المجندة فإنها تجهض وفي هذه الحالة وعند اكتشاف أمرها فإنها تسرح تلقائياً من الجيش وتسجل كعاهرة، وتحرم من العمل في الوظائف المدنية في الدولة. وتساعد قائدات سلاح النساء المجندات على إخفاء حملهن كون قائدات سلاح النساء الإسرائيلي في أغلبهن متورطات في قضايا جنسية مع ضباط الوحدة العسكرية اللواتي يعملن فيها، وبعضهن أقمن علاقات سحاق مع مجنداتهن.

وإحصائياً ذكر تقرير صادر عن قيادة الجيش الإسرائيلي أن عدد حالات الإجهاض التي تمارس بمعرفة من القيادة بلغ ٧١١ عملية في عام ٢٠٠٢م، مقابل ٦٥٠ عملية عام ٢٠٠١م، وحسب القوانين الإسرائيلية يحق للمجندة أن تجتاز عملية الإجهاض بمعرفة قيادة الجيش.

• • •

خامساً: المرأة والمشاركة الاقتصادية

ساهمت المرأة الإسرائيلية بدور مهم جنبًا إلى جنب مع الرجل في مسيرة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، فقد اقتحمت المرأة مجالات العمل وشاركت في أول أفواج الاستيطان وعملت في الزراعة والصناعة ورصف الطرق، وخلال هذه الفترة أجبرت العديد من النساء على العمل دون أجر، وفي بعض الأحيان حصلن على أجور قليلة وساعات عمل غير محددة.

ولأهمية الزراعة فقد شجعت الحركة الصهيونية المهاجرين الأوائل على العمل الزراعي، ومن أوائل النساء العاملات بالزراعة "حنة مايزل" حيث أقامت أول مزرعة للنساء سميت "كنييريت" ثم مزرعة "مرحافا" وقد استقبلت النساء على أن يكون عدد العاملات عشر فتيات ليتم التناوب، وكان المسؤولون ينتقون الفتيات العاملات وفق برنامج عمل على أساس شهري، ومع أنَّ المزارع كانت نسائية إلا أن المرأة الإسرائيلية عانت وبشكل واضح من طول ساعات العمل ومن قلة الأجر.

وساهمت النساء بصناعة السجائر والكرتون والحلويات،

وكانت الشركات تبحث عن النساء اللواتي يزيد عمرهن عن ٢٢عامًا ولهن القدرة على التحمل والصبر والقيام بالعمل دون مناقشة.

ومع ازدياد الأهمية التي تلعبها المرأة الإسرائيلية العاملة تم استقطاب المزيد من النساء، فقد كتبت "أدا سيمون" مقالاً عام ١٩٢٤م طالبت فيه القائمين على شؤون الهجرة استقطاب المزيد من النساء، وطالبت أن يكون نصف المهاجرين الجدد من النساء، وقد قوبل طلبها بالموافقة الفورية، وشهد عام ١٩٢٤م ارتفاع عدد النساء المهاجرات؛ ومع ذلك فقد بقيت أجورهن أقل من أجور الرجال، وزاد الطلب على النساء العاملات كون أجورهن رخيصة.

ولمواجهة ظروف العمل الصعبة التي فرضها الرجال على المرأة في إسرائيل دعت الناشطات في مجال حقوق المرأة إلى العديد من المؤتمرات للتصدي لظاهرة زهد الأجور وزيادة ساعات العمل دون مقابل مادي، وجاءت الدعوة لمؤتمر "حافا" الذي عقد عام ١٩١٤م وحضره ٣٠ مندوبة، وتناول المؤتمر وضع المرأة اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ناقش مسألة المزارع التدريبية للنساء، وضرورة أن تقوم المرأة

بكل الأعمال الموكلة لها. وعقد المؤتمر الثاني عام ١٩١٥م وسمي مؤتمر كينيريت، حاولت النساء اليهوديات من خلاله أن يقدمن احتجاجاً على الوضع المأساوي الذي يعشن فيه.

وطرحت النساء في مؤتمر شارونا عام ١٩١٦-١٩١٧م حق المرأة في العمل في الحقول، والمساواة مع الرجل في الأجر والتدريب والحصول على شروط إنسانية في مجال عملهن، وفي مؤتمر تل أبيب عام ١٩١٨م الذي طالبت فيه ٧٠ مندوبة الرجال بالسماح لهن بالعمل في مجال الخدمة العسكرية، كما طالبن الرجال بتنويع مجالات عمل المرأة، وأن يساهمن بشق الطرق وبناء المستوطنات والتدريب على الحراسة.

أخذ تنظيم عمل المرأة شكلاً آخر.. فدخلت النساء إلى اتحاد ونقابات العمال الهستدروت، ووجدن اهتماماً بالغاً من قِبَل الاتحاد، وقد اهتمت الأحزاب المندرجة داخل صفوف الهستدروت بدخول المرأة إلى الحياة العملية، وطالبت الأحزاب بزيادة عدد التعاونيات الخاصة بتدريب الفتيات، كما طالبت الأحزاب اتحاد نقابات العمال بالمساعدة في إنشاء المشاريع التعاونية للنساء وإيجاد دور الحضانة لأبنائهن، وإنشاء دوائر خاصة في الهستدروت لمعالجة مشكلات المرأة العاملة،

وحصول النساء على ذات الحقوق والواجبات التي يحصل عليها الأعضاء الآخرون من الذكور.

أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون المساواة بين المرأة والرجل عام ١٩٥١م، وقد نصّ القانون على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق التي منها حق التعليم والتوظيف وحقها أن تمارس دورها في كل المجالات دون تمييز بين الرجال والنساء.

وصدر قانون عمل المرأة في عام ١٩٥٤م والقانون الخاص بشروط عمل المرأة فيما يتعلق بغيابها عن العمل وحمايتها من الفصل خلال إجازة الحمل والتبني والعمل ليلاً، وركز القانون على حظر تشغيل النساء في الليل، وحظر عمل النساء في الأعمال الخطرة، ومنح المرأة الحامل عطلة ١٢ أسبوعًا ونصفاً بعد الولادة، وحظر صرف النساء الحوامل في أثناء عطلة الولادة، ومنح النساء مساعدات حمل، وفي عام ١٩٨٤م عدل القانون ليحمي المرأة من العمل ليلاً بصفة عامة عدا الأعمال الخاصة بالتمريض والصحافة والفنادق والمطاعم، والعناية بالحيوانات، والأعمال الإدارية والأعمال المرتبطة بالطيران والبحرية والسفر والسياحة، ومنح القانون المرأة الحق في

رفض العمل ليلاً إذا قدمت أعذارًا عائلية مقبولة، ومنع صاحب العمل الحق من رفض تعيين امرأة لا ترغب العمل ليلاً.

استغلت المنظمات النسائية في إسرائيل إعلان عام ١٩٧٥م عامًا دوليًا لحقوق المرأة، ووجدن الفرصة لإعلان مطالبهن بتنفيذ قانون المساواة، وتقدمن بطلب إلى الحكومة وأجابت الحكومة بالموافقة على تشكيل لجنة لدراسة مكانة المرأة، وصادقت الحكومة يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٧٥م على اللجنة التي ترأستها أور انمير، ووضعت مهام اللجنة على أن تتقدم بالنتائج والتوصيات المتعلقة بما يلي:

أ- الإجراءات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والقانونية التي تساعد على تحقيق المساواة والتعاون بين النساء والرجال في مجالات الحياة كافة.

ب - الأعمال الرامية إلى خلق ظروف لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في المجالات الثقافية والمعرفية وعلاقات العمل العامة والأمور السياسية.

ت - كل موضوع من شأنه أن يخدم حقوق المرأة ويلغي التمييز لأسباب تتعلق بالجنس.

انتهت اللجنة من دراستها في عام ١٩٧٧م وقدمت النتائج

والمعطيات لرئيس الحكومة مناحيم بيغن، وبدوره أحال الكراس الذي تضمن النتائج إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقامت عضو الكنيست أورا نمير بشكر رئيس الحكومة وبيّنت عدم ثقتها بنتائج التقرير الذي من توصياته:

١. يجب إقامة هيئة حكومية لمعالجة وتتّبع موضوع مكانة المرأة، ويجب أن تكون برئاسة رئيس الحكومة، ومهمتها تنفيذ توصيات اللجنة السابقة، وإقامة مجلس شعبي يضم بحدود (٢٥-٣٠) عضواً وعضوة، يعين رئيسه من قِبَل رئيس الحكومة، ومكتب يعمل من قِبَل طاقم إداري مصغر، وممثل لشكاوي الجمهور يكون بمثابة عنوان للشكاوي على الظلم والتمييز لأسباب تتعلق بالجنس.

٢. إصدار قانون ملزم لمبدأ المساواة بين الأجناس في إطار قانون يسمى (قانون تكافؤ الفرص في عمل النساء والرجال). وهناك توصيات تخص الولادة والإجهاض، والأجر، والأعمال المجهدة وقانون التجنيد وضرورة فرز المجندات في قطاعات المهمات العسكرية التالية: شعب تجنيد - مطاعم عسكرية - مقاسم إشارة، ووصايا تتعلق بضرورة تطبيق الزواج المدني، وتوج هذا التقرير بالمطالبة بزيادة أماكن النساء في المناصب القيادية.

نوقشت النتائج في مايو ١٩٧٨م وعرضت على مناحيم بيغن ولكنه قدم اعتذاره قائلاً: "إني لم آمر بتشكيل هذه اللجنة ولا علاقة لي بنتائجها، ومن ثم فإنها قد تحدث انقسامًا في المجتمع؛ ولذا يجب عدم المساس بأحكام الزواج والطلاق، باختصار يجب أن يحفظ التقرير". وما زال هذا التقرير حتى الآن حبيس خزائن الحكومة الإسرائيلية.

ثم شكلت لجنة أخرى لدراسة واقع عمل المرأة الإسرائيلية وكان من بين أعضائها يعقوب هكت ويسرائيل كاتس وزير العمل عام ١٩٨١م، وبدأ عمل اللجنة بدعاية صريحة لوزير العمل كاتس التي كان فحواها:

- ازدياد وعي النساء بأهمية العمل وخروجهن في مجالات التشغيل والأعمال.

- ازدياد عدد العاملات عام ١٩٨٠م من ١٧٠٠٠٠ عاملة إلى نصف مليون عاملة.

- تزايد انخراط النساء في المهن والاختصاصات التي كانت النسوة فيها قلة.

- انخراط الأمهات العاملات في مجالات العمل.

- ارتفاع مستوى النساء وميولهن إلى الحصول على فرص عمل بوقت مبكر.

- اهتمام وزارة العمل بتوسيع خدماتها الاجتماعية التي تساعد المرأة العاملة على أن تواجهه بنجاح العمل والأسرة في وقت واحد.

كما ظهرت العديد من اللجان التي ناقشت المشاكل والظروف التي تمر بها عمل المرأة وطبيعة المهن التي ستدخلها، ولكن حلها كان متوافقًا مع مصلحة "الدولة" والاهتمام بالبعد الديني لإنشاء إسرائيل والحفاظ على عدم الصدام مع الأحزاب الدينية.

يتأثر وضع المرأة العاملة في إسرائيل بعدة عوامل اجتماعية وتاريخية ترجع إلى الصراع بين الدولة والدين، وعلى الرغم من إن المؤسسين الأوائل لدولة إسرائيل معظمهم من الذين حملوا المعتقدات والأفكار الاشتراكية والليبرالية غير أنهم منحوا الأجهزة الدينية كل الصلاحيات الخاصة بالأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والدفن وغيرها من الأمور، والعامل الثاني الذي أثّر على وضع المرأة العاملة في إسرائيل هو الجيش، وعلى الرغم من أن المرأة عملت في الجيش الإسرائيلي إلا أنه يعتبر بيئة عمل يسيطر فيها الرجال.

في كتاب للدكتورة ماريا هينج بعنوان"feminine type" أوضحت أن المرأة في إسرائيل تعمل في ١٥٠ مهنة من مجموع

٦٠٠ مهنة، ويعمل ٧٥٪ من النساء في المهن النسائية في مجال التعليم والرعاية الصحية والأعمال الاجتماعية، وإذا رغبت امرأة في الصعود إلى الأعلى في السلم الوظيفي فإنها ستواجه بعض العقبات، منها أن الخدمة في الجيش تمنح الرجال العديد من الفرص للنجاح في الخدمة المدنية؛ وذلك لمحاباتهم لبعضهم وهذا الوضع بالطبع غير متاح للنساء.

وأوضحت الدكتورة ماريا في كتابها كذلك بأن عدد النساء في الوظائف التنفيذية القيادية ارتفع في خلال المدة ١٩٩٤-١٩٩٧م من ٦٥٠٠ امرأة (١٦٪ من جميع التنفيذيين) إلى ٩,٠٠٠ امرأة (٢٠٪)، كما ارتفع عدد النساء اللاتي يمتلكن مؤسسة في القطاع الصناعي من ٦٥٠ امرأة إلى ١٤٥٠ امرأة. وفي منتصف عام ١٩٩٨م بلغ عدد النساء في الخدمة المدنية ٣٥,٠٠٠ امرأة من بينهن ١٥,٠٠٠ في القطاع الصحي، وفي ٧٠٠ شركة عامة بلغ عدد النساء اللاتي أصبحن عضوات في مجالس إدارتها ١٢٠ امرأة بمعدل ٧ أو ٨ نساء في المجلس، مع ملاحظة أن نصف هذه الشركات لا توجد بها أي عضوات في مجالس إدارتها، ويوضح الجدول رقم (٤) نسب عمل النساء في المهن المختلفة.

جدول رقم (٤)

النسب المئوية للنساء في المهن المختلفة حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠م

المهن	النسبة
الأعمال الحرة	١٩,٣
الوظائف التنفيذية القيادية	٢,٧
الوظائف العلمية والأكاديمية	١٣,٢
وظائف المبيعات	٢٠,٧
وظائف في مجال الزراعة	٢
وظائف الصناعة	٦,٢
وظائف العمال غير المهرة	٨,٣
وظائف الخدمة المدنية	٢٩,١

وفي عام ٢٠٠٠م بلغت النسبة المئوية للنساء في القوى العاملة في إسرائيل ٤٥,٤٤٪ يعمل منهن ١٥,٨٪ في وظائف بدوام كامل مقارنة بنسبة ٣٤,١ للرجال، وبلغ متوسط راتب المرأة في الساعة ٨٠,٥٪ من راتب الرجل في الساعة.

وبصفة عامة فإن المرأة الإسرائيلية تعمل في المهن ذات الرواتب المنخفضة في مجالات التعليم والصحة والأعمال الكتابية، بينما يقل وجودها في المهن المميزة مثل المهن الإدارية العليا التقنية والمهنية الهندسية.

على الرغم من أن ٥٧٪ من الدرجات العلمية قد تحصلت عليها النساء، وأنّ ٤٦٪ من طلبة الدكتوراه نساء، إلا أنهن يمثلن نسبة ٢٢٪ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وبلغت ٧,٨ ٪ منهن مرتبة الأستاذية (professor).

على الرغم من شعارات المساواة بين الرجل والمرأة إلا أن المرأة تواجه واقعًا مختلفًا عن ذلك لا سيما أولئك اللواتي اتجهن نحو الحياة العامة، ومنذ إنشاء إسرائيل استطاعت ست نساء فقط أن يخدمن كوزيرات بمجلس الوزراء ومن بينهن رئيسة الوزراء جولدا مائير، ومنذ أول كنيست فإنَّ عدد النساء لا يتعدى ثماني إلى عشر نساء أو من ٧٪ إلى ١٠٪ من أعضاء الكنيست الذي يبلغ عددهم ١٢٠ عضواً. ولقد لعبت العضوات في الكنيست دورًا مهماً في الأمور الداخلية مثل الأجر المتساوي والإجراءات الصارمة في حالات العنف ضد المرأة، إلا أن نجاح المرأة كان بصورة أقل في الأمور المهمة مثل المالية والدفاع، ويبين الجدول رقم (٥) النسبة المئوية للمرأة في الكنيست الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٩٦م.

واستمر الرجال يسيطرون على معظم الوظائف القيادية في الكنيست، غير أن النساء حققن بعض التقدم، ففي الكنيست الثالث عشر تقلدت امرأتان منصب نائب الرئيس، وترأست امرأة إحدى جمعيات الكنيست، وفي الكنيست الرابع

عشر تقلدت امرأة منصب نائب الرئيس، بينما ترأست أربع نساء أربع لجان من لجان الكنيست، وفي الجهاز القضائي توجد حاليًا ثلاث قاضيات في المحكمة العليا.

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية للمرأة في الكينيست منذ عام ١٩٤٩ - ٢٠٠٣

السنة	الكنيست	عدد النساء	النسبة ٪
١٩٤٩	١	١١	٩
١٩٥١	٢	١١	٩
١٩٥٥	٣	١٢	١٠
١٩٥٩	٤	٩	٧
١٩٦١	٥	١٠	٨
١٩٦٥	٦	٩	٧
١٩٦٩	٧	٨	٦
١٩٧٣	٨	١٠	٨
١٩٧٧	٩	٨	٦
١٩٨١	١٠	٨	٦
١٩٨٤	١١	١٠	٨
١٩٨٨	١٢	٧	٥
١٩٩٢	١٣	١١	٩
١٩٩٦	١٤	٩	٧
١٩٩٩	١٥	١٥	١٢
٢٠٠١	١٦	١٨	١٥

ومنذ إنشاء إسرائيل عملت ثلاث نساء فقط كمحافظات للبلديات، وفي عام ١٩٥٠ كانت نسبة النساء في المجالس المحلية ٢,٤٪، وارتفعت في عام ١٩٧٨م إلى ٥,٥ ٪ وفي عام ١٩٩٣م ارتفعت إلى ١١٪.

يرجع العدد الضئيل للنساء في الحياة العامة إلى حد كبير للنظام السياسي؛ وذلك لأن القوة السياسية قد منحت للأحزاب السياسية التي يقل فيها تمثيل المرأة، خاصة في مواقع اتخاذ القرارات، علاوة على أن الأحزاب السياسية تفتقر إلى الأغلبية التي تمكنها أن تحكم منفردة، مما يضطرها للتحالف مع الأحزاب الصغيرة ولا سيما الدينية، وهذا الوضع أدى إلى تقوية الأحزاب الدينية، التي تعارض بصفة عامة مشاركة المرأة في الحياة العامة. فضلاً عن ذلك فإن المرأة في إسرائيل ترغب في الزواج مبكرًا وتكوين أسرة؛ ولذلك فإن الكثير من النساء اللاتي كن يرغبن في العمل العام تركن ذلك للتفرغ للزواج والأسرة.

ومؤخرًا أعدّ اللوبي النسائي في "إسرائيل" تقريراً عن وضع المرأة يُعد الأكثر شمولية كونه يستند في معلوماته إلى معطيات صادرة عن جهات رسمية مختلفة منها دائرة الإحصاء

المركزية ومكاتب حكومية وبحوث أكاديمية، وشمل التقرير الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وأراضي السلطة الفلسطينية.

ويذكر التقرير أن غالبية النساء العاملات أجيرات؛ حيث يمثلن نسبة ٩١٪ من العاملات في المساء مقابل ٨٢٪ من الرجال. وتبلغ نسبة العاملات المستقلات ٥٤٪ مقابل ٥٨٪ لدى الرجال، ونسبة النساء المستخدمات ٤١٪ مقابل ١٧٪ من الرجال، مما يدل أن غالبية الموارد الاقتصادية مركزة بيد الرجال.

وتبلغ نسبة النساء اللواتي يتبوأن مناصب برتبة مدير عام ١٠٪، فضلاً أن ٣٢٪ من المدراء الكبار في "إسرائيل" من النساء، ويحصل ٨٢٪ من المدراء الرجال على سيارة من العمل، بينما تحصل ٦٧٪ من النساء على سيارة من العمل.

كما أن ١٣٪ من النساء اللاتي يعملن بشكل مستقل هن صاحبات مكاتب للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، بينما ١٢٪ يملكن معارض ومكياج وملابس، و٨٪ صاحبات محال تجارية، في حين أن ٧٪ من النساء صاحبات محلات تجارية في مجال الطب، و٦٪ صاحبات مكاتب استشارة اقتصادية، و٥٪ صاحبات صالونات تجميل وخدمات ودور نشر.

ويذكر التقرير أن ما يعادل ٥٠ ألف امرأة هن من الحاصلات على مخصصات البطالة لعام ٢٠٠١م أي ما نسبته ٤٩٪.

وختاماً، تتبوأ في إسرائيل ٢٢٣ امرأة منصب قاضية، و ٤٧٪ من القضاة في محاكم الصلح من النساء، و٣٧٪ من قضاة المحاكم المركزية، و٣٠٪ من قضاة محكمة العدل العليا. وفي مجال التخصصات الطبية تشكل النساء ٤٠٪ من الأطباء النفسيين، و٩٠٪ من العاملين في مجال التمريض.

المجتمع الإسرائيلي إلى أين

لقد تبيَّن لنا فيما تقدَّم؛ حالة التفسخ الاجتماعي في إسرائيل عبر الفصول السابقة، وهنا لا بدَّ من التأكيد على أنَّ عوامل الهدم في كيان "الدولة" موجودة منذ إنشائها، والتي تتلخص في بعض الملاحظات التالية، وهي بالطبع لا تكفي وحدها لتحقيق النصر.

أولاً: إسرائيل بشكلها الحالي عرضة للنخر الاجتماعي؛ فالتفرقة على أساس طائفي وديني قائمة في ظل عدم الاعتراف بيهودية بعض أبنائها، وهم يشكّلون نسبة عالية جدًا لم تظهر في أي إحصاءات رسمية، حيث لا توجد هوية جامعة لهذا الخليط السكاني؛ فقد تجد الجماعات القادمة من أوروبا الغربية والقادمين من البلاد العربية وغيرها، وكل جماعة من هذه الجماعات لها أحزابها ومدارسها وصحفها وحتى أحياؤها الخاصة، مما يدفعنا للقول إنَّ إسرائيل الحالية جيتو أكبر قليلاً من الجيتو الذي عاش فيه اليهود قديمًا، وإن كان بشكل آخر. فكل طائفة من الطوائف اليهودية تعيش بمعزل عن الطائفة الأخرى، ولا تشاركها في مناشط الحياة العامة، الأمر الذي يقلل من فرص الاندماج ويعزز التنافر القائم أصلاً عند

نشأة الدولة، كما لا بدَّ من التأكيد على أنَّ حالات التنافر والنخر الاجتماعي في إسرائيل تظهر أحياناً على السطح جليًا، وتختفي في بعض الأوقات، وهذا عائد إلى طبيعة الخطر الذي تتعرَّض له الدولة؛ فمع أحداث هبة الأقصى المباركة اختفت بشكل ملموس التناحرات الاجتماعية، وظهرت عوضًا عنها المشكلات الأمنية والسياسية، فيعمل السلام الظاهر على تفشي وبروز مشكلات إسرائيل الاجتماعية.

ومع إخفاق إسرائيل في دمج المهاجرين إليها داخل الدولة أكد علماء الاجتماع الإسرائيليون تهاوي أسطورة "أتون الصهر" وتآكلها بمرور الوقت، وبدأ علم الاجتماع الإسرائيلي يعترف تدريجيًا بأنَّ هناك أمتين: واحدة غربية (أشكنازية)، والأخرى شرقية (سفاردية)، ثم بدأ الانقسام الديني العلمي في التبلور، وعادت الأحزاب العرقية إلى الظهور، فهناك حزب "شاس" (السفارديم) وهناك أحزاب روسية وأخرى دينية أشكنازية، وهكذا.

وقد أظهر بحث أجراه يوحانان بيريس من قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تل أبيب وعرضت نتائجه ناتاشا موزجوفياه في مقال بعنوان "غرباء في بيتنا، إخفاق بوتقة الصهر" بجريدة

يديعوت أحرنوت بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٠م، أنَّ ٨٪ فقط من مهاجري دول الكمنولث يعتبرون أنفسهم إسرائيليين، وقد شمل البحث ١٢٠٠ شخص، وتنخفض النسبة إلى ٤٪ فقط بالنسبة للذين هاجروا بعد عام ١٩٧٧م، كما لوحظ أنَّ هؤلاء المهاجرين يبتعدون تدريجيًا عن اللغة العبرية. فعدد الذين يستخدمون اللغة العبرية حتى بعد أربع سنوات من القدوم إلى إسرائيل لا يزيد عن ٦٪، ولذا توجد عشرات المجلات والجرائد باللغة الروسية، كما توجد محطات إذاعة وتلفزيون باللغة الروسية، كما أنَّ هناك حزبين روسيين.

ثانيًا: تمثل الحياة السياسية الإسرائيلية انعكاسًا واضحًا للخلل الاجتماعي القائم؛ فاليمين واليسار كلٌّ له أحزابه وجماهيره، كذلك العلمانيون والمتدينون، والمتدينون أنفسهم يتوزعون وفق ثلاث فئات، وهم: المتدينون الأرثوذكس الذين يحملون أفكارًا ضد تأسيس الدولة، والمتدينون الوطنيون: وهم الذين يخدمون في الدولة ومقتنعين بأهداف الحركة الصهيونية، والإصلاحيون: وهم حاضرون بشكل قليل في إسرائيل وأغلبهم مقيم خارجها، وإجمالاً هم متحررون من المسائل الدينية التي تتحكَّم في حياة اليهود الأرثوذكس بشكل عام، وجزئياً عند المتدينين الوطنيين.

ثالثًا: التفاوت الطبقي الكبير، حيث أظهر تقرير مركز أدفا في إسرائيل، وهو من كبريات المراكز البحثية في إسرائيل التي تحاول تسجيل الخلل الاجتماعي، أظهر في تقرير صدر مؤخرًا مدى التناقض داخل الدولة، والذي حمل اسم: "فحص الفجوات الاجتماعية التي كانت عام ٢٠٠١م"، فقد بيَّن التقرير حجم التناقض بين الشرقيين والغربيين، وبين الرجال والنساء، وأشار مُعدّ التقرير وهو د. سبيرسكي مدير مركز أبحاث أدفا أنَّ المجتمع الإسرائيلي بحاجة إلى تغيير جذري، وإلا فإنَّ الفجوة الاجتماعية ستؤدي إلى الانهيار، مضيفًا: إنّ من المعطيات المقلقة أنّ دخل العَشرية العليا لعام ٢٠٠٢م كان أكثر بـ ١٢,١ ضعفاً من العَشرية السفلى، والدّخل الشهري المتوسط للعائلة في العشرية العليا تصل إلى ٣٩,١٣٠ شيكلاً، مقابل دخل العشرية السفلى الذي يصل ٣,٢٢٥ شيكلاً فقط. كما تمثلت الفجوة في الداخل بين الغربيين والشرقيين، وبين الرجال والنساء، حيث يبلغ متوسط الأجير من أصل غربي أعلى بـ ١,٥ مرة من الأجير من أصل شرقي، وضعفين عن الأجير من أصل عربي، ويؤكد التقرير أن فروقات الدخل متجذرة وعميقة بين الطوائف. وأكد أن أجور النساء أقل بـ٤٠٪ من أجور الرجال.

ويصل متوسط طالبي العمل - على مستوى الدولة - إلى

٧,٨٪، وعلى مستوى المناطق هناك فروقات أكثر؛ حيث تنتشر البطالة في البلدان العربية واليهودية على السواء، ولكنها أعلى في المناطق العربية والمناطق اليهودية ذات الأصول الشرقية.

رابعًا: تشكل المشكلة الديمغرافية إحدى أهم المشكلات التي تعاني منها إسرائيل؛ فكما أوضحنا سابقًا فإنَّ حجم ولادات المرأة اليهودية هو الأقل على مستوى العالم، كما أظهر تقرير للوكالة اليهودية حجم هذا الخطر على مستقبل الدولة، حيث يؤكد التقرير أن عدد اليهود يتراجع بمعدل وسطي نسبته ٥٠ ألفاً في العام؛ حيث بلغ في نهاية عام ٢٠٠٢م حوالي ١٢,٩ مليون شخص، وهذا التراجع واضح بشكل خاص في الولايات المتحدة، إذ تراجع اليهود خلال عشرة الأعوام الماضية بنسبة ٣٠٠ ألف شخص ليصل إلى ٥,٢ مليون شخص عام ٢٠٠٢م. وأصاب التراجع كذلك اليهود في الاتحاد السوفييتي السابق من ١,٤٥ مليون عام ١٩٨٩م إلى ٤٣٧ ألفاً بسبب الهجرة الكثيفة إلى إسرائيل وشيخوخة المجموعة السكانية.

كما تراجع يهود فرنسا إلى ٥٠٠ ألف شخص بعد أن كان عددهم عام ١٩٨٨م (٥٣٥) ألف شخص، ويفسر هذا التراجع بسبب ضعف الولادات وتزايد ظاهرة الزواج المختلط الذي تجاوز ٥٠٪ في بعض الدول الغربية.

خامسًا: أسوة بالرجال تشارك المرأة الإسرائيلية في أعمال الجيش كافة ولا تتوانى عن مجاراة الرجال في القتل والتنكيل، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة ومتشعبة، ولكن نورد هذا الاقتباس الذي يوضح إلى أي مدى شاركت المرأة الإسرائيلية في الجيش بعمليات القتل والإبادة.

فقد سجل "جاك دي رينيه" مندوب الصليب الأحمر في القدس عام ١٩٤٨م شهادة عن مذبحة دير ياسين، وقد حمل الكتاب اسم (١٩٤٨م في القدس) ونشر عام ١٩٦٨م، يقول فيه: كان الجنود اليهود في القرية يرتدون ملابس الميدان والخوذات فوق رؤوسهم، كانوا جميعًا من الشبان، بل كان منهم مراهقون، رجال ونساء مسلحون تسليحًا كثيفًا بالمسدسات والآليات السريعة والطلقات والقنابل اليدوية، كما كانوا مسلحين بالسيوف المقوَّسة الضخمة ممسكين بها في أيديهم والدماء ما زالت تسيل من أطرافها. استوقفتني شابة صغيرة جميلة ولكن في عينيها نظرات المجرمين لأشاهد سيفها الذي كان ما يزال يقطر دمًا وهي تحمله خلال سيرها كما لو كان كأسًا حصلت عليه في نهاية المسابقة التي حققت فيها الفوز".

أما عن الفساد الأخلاقي المنتشر في الجيش فما بينته "بولديان" ابنة "موشي ديان" في كتابها "وجه المرأة" حيث تصف

الفساد الأخلاقي الذي عايشته وتعايشه المرأة في إسرائيل سواء في المعسكرات حيث الاختلاء والغرام والعبث، وتصف حياة المجنَّدات بأنها تشبه مجموعة من الغانيات والجواري يلبسن اللباس العسكري ويحملن البندقية.

وتقول: إنَّ أمها كانت تخون أباها "موشي ديان" الذي كان بدوره يهمل بيته وزوجته ولا يكاد يرى ابنته أو يسأل عنها.

سادسًا: أكّد الكتاب على المشكلات التي تعاني منها المرأة الإسرائيلية، وتظهر الصحف العبرية بين الحين والآخر التحرشات التي تتعرَّض لها النساء في إسرائيل على يد الحاخامات، وتؤكد المصادر التي تتناول دائمًا هذه القضية أنَّ المئات من الشكاوى لا تسجل لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية.

فقد كشفت صحيفة "معاريف" أنَّ أحد كبار حاخامات الصهيونية الدينية، الحاخام "شلومو أفنير" متهم بالتورط في "حملة مطاردة جنسية" ضد امرأتين يهوديتين متدينتين توجهتا إليه لتلقي مساعدة في حل ضائقتهما الشخصية والأسرية.

وأوضحت الصحيفة أنَّ المرأتين توجهتا إليه بعد أن استنفدتا كل السبل المتاحة للشكوى ضد الحاخام أفنير، بما في ذلك التوجه إلى عدد من الحاخامات الآخرين الذين

استمعوا إلى قصتيهما ولم يحركوا ساكنًا، وهو الأمر الذي أدى بهما إلى الشعور بأنَّ هناك تواطؤاً في أوساط الحاخامات على ما يقترفه كل منهم من آثام وموبقات.

ويذكر أنَّ الحاخام أفنير هو حاخام مستوطنة بيت إيل الكولونيالية، ويعتبر من أشد المعارضين للمفاوضات مع الفلسطينيين، وهو من مواليد فرنسا (١٩٤٣م). وكان نشيطاً في حركة "بني عكيفا" وقد حارب كجندي في عدوان حزيران ١٩٦٧م. وبعد تسريحه من الجيش أصبح من أهم أتباع الحاخام تسفي يهودا كوك. وفي بداية الثمانينيات أسس المدرسة الدينية "عطيرت كوهانيم" في قلب القدس العربية المحتلة. وخاض حملة دعا فيها إلى عدم استعمال شبكة الـ"إنترنت" لأنَّها تحتوي على "موضوعات فاسقة". وأعرب أكثر من مرة عن معارضته الشديدة لخدمة الفتيات في الجيش الإسرائيلي. الأطرف من هذا أن أفنير، كما تقول الصحيفة، يشدد في دروسه الدينية على ضرورة أن يمتنع الرجال اليهود حتى عن إبداء أي مظهر من مظاهر المودة حيال نساء غير زوجاتهم. وطالما ردد أنه يحظر طرح التحية على المرأة ويحض على أن يطلب المتدين اليهودي من زميله أن ينقل سلامه إلى زوجته.

سابعًا: أفرزت حالة عدم الثقة التوراتية والاجتماعية ظاهرة المتاجرة بالنساء، ويأتي المجتمع الإسرائيلي في أعلى قائمة الدول المتهمة بالتجارة بالنساء.

وتقدر الشرطة أن عدد هؤلاء النساء يتراوح بين ألف إلى ثلاثة آلاف امرأة مستوردة للبلاد للعمل في البغاء. ويطلق المستشار القضائي للحكومة "إليكيم روبنشتاين" على هذه الظاهرة "عبودية العصر الحديث". يقول البرفيسور مناحيم أمير الخبير في علم الإجرام: إنَّ إسرائيل تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم تجارة النساء.

وتأتي أغلبية النساء من "مولودافيا" بعد أن كانت أوكرانيا لسنوات طويلة تتصدَّر قائمة الدول الموردة لتنتقل للمرتبة الثانية، أما روسيا فتأتي في المرتبة الثالثة. أغلبية النساء يعرفن الهدف من العرض الذي ينشر في الصحف عادة، والأقلية البسيطة منهن يجبرن على ممارسة البغاء بعد وصولهن إلى إسرائيل. يتم البيع بطرق مختلفة فأحيانًا يأتي أصحاب دور البغاء ويشترون النساء بصورة علنية ومهينة جدًا. وبعضهن يتعرضن لهجمات جنسية تصل حتى الاغتصاب.

وتقدر عائدات هذه التجارة في إسرائيل بنحو مليار دولار سنويًا؛ وذلك طبقًا لتقديرات اللجنة البرلمانية التي شكلها

الكنيست الإسرائيلي للحد من تجارة النساء، ويشار إلى أن النساء اللواتي يتم تهريبهن إلى إسرائيل بنحو ثلاثة آلاف امرأة، ويصل سعر الواحدة منهن إلى ٣- ٦ آلاف دولار، ويبلغ عدد بيوت الدعارة في تل أبيب وحدها ٢٥٠ دارًا.

وتتحدث بولديان " ابنة "موشي ديان" عن مدينة القدس في كتابها: (وجه في المرآة) بعد أن أصبحت تحت سيطرة ما يسمى بـ"إسرائيل"، قالت: أصبحت مسرحاً للفجور ببيوت الخطيئة التي تدار تحت سمع حكومة "إسرائيل" وبصرها!!

ومع تزايد الخطر الأمني في إسرائيل ونتيجة للفراغ الأسري والفكري ونتيجة لسوء الحالة الاقتصادية فقد أكدت دراسة إسرائيلية صدرت مؤخرًا أنَّ حالات الانتحار بدأت تتفشى في أوساط الصبية اليهود من الذين لم يتجاوز أعمارهم ستة عشر عامًا؛ وذلك بسبب العنف الأسري في العائلة اليهودية داخل إسرائيل، إضافة إلى الاعتداءات الجنسية التي يتعرض لها هؤلاء الصبية من أقارب الدرجة الأولى.

وتؤكد الإحصاءات أن ٢٠٠ ألف امرأة يتعرضن سنوياً للضرب والتعذيب في إسرائيل، كما تتعرَّض امرأة من بين كل ثلاث نساء في حياتها إلى أحد أنواع الإيذاء الجنسي.

وتحاول الجمعيات والشخصيات المدافعة عن حقوق النساء تنظيم ما يسمى بغرفة الأمن، وهي غرفة في المنازل تستطيع المرأة التي تتعرَّض للعنف الاحتماء بها لحين الاتصال بالشرطة.

ثامنًا: لم تسفر التربية اليهودية عن نشوء أسر سوية، ففي المدارس اليهودية، يقرأ "الأطفال" اليهود، تلك الكتب التي تصوِّر "أعمال القتل البطولية" ليوشع بن نون، وفي الأعياد يشترون لهم لعبة "العربي المشنوق". أمَّا درس التاريخ الحديث، فيستقى من مقولات هرتزل: "يجب بناء الدولة بالسلاح والعنف الجماعي المنظم"، ومقولات "وايزمن" الذي يرى ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب "كقوة لها فوائدها في الوطن القومي لليهود" ومقولات بن غوريون: "إنَّ شعب (إسرائيل) ما هو إلاَّ تجمع للمحاربين"، ومقولات بيغن: "كن أخي وإلا سأقتلك"، وأيضًا مقولات حمامة السلام شمعون بيريز: "يجب أن يكون لدى (إسرائيل) القوة القادرة على إفناء العدو إن لم يرتدع".

بعد ذلك، ستكون أمام من يجد في القتل رياضةً يوميةً ومسوِّغَ وجودٍ، ومن يعتبر القتل "وظيفة دينية" وأيديولوجيا حياة.

تاسعًا: اقتصادياً أُدخلت المرأة إلى مجالات عمل لا ترغب فيها، ولا تتوافق مع تكوينها الفيزيولوجي والنفسي، ومن هذه المجالات: الميكانيك، البناء، قيادة الباصات العامة.. وأسباب ذلك ـ كما أشرنا ـ تعود إلى نقص الأيدي العاملة وقلة أجر المرأة.

وتصور الدعاية الإسرائيلية المرأة اليهودية المنحدرة من أصلٍ أمريكي وأوروبي على أنها متفوقة ومثقفة وعالمة، وتدخل مجالات عمل هادئة ومناسبة، بينما توصف المرأة المنحدرة من أصل آسيوي إفريقي وتلك التي من الدول الشرقية على أنها أقل ثقافة وتعمل بالأعمال الخدمية التي لا ترضاها النساء الأوربيات أو الأمريكيات.

وتقع المرأة اليهودية العاملة بين نارين: نار إنجاب الأطفال، ونار ترك العمل؛ لأنَّ أرباب العمل يفضلون المرأة غير المتزوجة، ويتم تسريح المرأة عندما تنجب الأطفال أو أن عليها تتخلى عنهم، وغالبًا ما تلجأ إلى الخيار الأخير؛ فهي لا تثق بزوجها ولا بحياتها الأسرية، فيذهب أطفالها إلى الحياة الجماعية، وتتفكك الأسرة، وبعد فترة من الزمن وعند أية أزمة يتعرَّض لها الاقتصاد الإسرائيلي تسرح من العمل، فتكون قد خسرت عملها وأسرتها معًا.

هوامش الفصل الثاني

١) سورة النساء الآية ٤٦ .

٢) انظر: ظاظا، حسن، الشرع اليهودي والمرأة، مجلة الفيصل، العدد ٢٢٥، يوليو ١٩٩٥م.

٣) انظر: نخلة، نائل، هكذا يربي اليهود أبناءهم، مجلة البيان العدد ١٧٣، ص. ص ٥٨-٦٣ .

٤) انظر السابق.

٥) انظر السابق.

٦) انظر السابق.

٧) انظر: حبش، زينب، مناهجنا ومناهجهم، http://www.zeinab-habash.ws/education/essays/curequliums.htm.

٨) انظر: مجلة المعرفة، العدد ٢٠، مارس ١٩٩٧، ص ٧٠ .

٩) حول التعليم انظر: صبري، سناء عبداللطيف، الجيتو اليهودي دراسة للأصول الفكرية والثقافية والنفسية للمجتمع الإسرائيلي، ص. ص ٢١١-٢١٩ .

١٠) انظر: السواحري، خليل، التربية العنصرية في الكيان الصهيوني، مجلة الكتاب العربي العدد ٥٣، سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢١٧ .

١١) انظر السابق، ص ٢٢١ .

١٢) انظر السابق.

١٣) انظر: تعليق اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التقرير المقدم من إسرائيل عن الحقوق المشمولة بالمواد (١- ١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت رقم E/١٩٩٩/٢٢.

١٤) انظر صحيفة الحدث الأردنية، حرب العاهرات نساء اليهود والسياسيون العرب، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م.

١٥) انظر الباش، حسن، التربية الصهيونية من عنصرية التوراة إلى دموية الاحتلال،(ب. ت) ص ٣٣ .

١٦) انظر: المسيري، عبدالوهاب، دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ص. ص ١٦٥ - ١٧٩ .

١٧) انظر: الباش، حسن، التربية الصهيونية من عنصرية التوراة إلى دموية الاحتلال، ص ٤٠ .

١٨) انظر السابق، ص ٤١ .

١٩) انظر: حسن، ديب علي، المرأة اليهودية بين فضائح التوراة وقبضة الحاخامات، ط ٢، دار الأوائل للنشر، دمشق، ص ١٧٠ .

٢٠) انظر السابق.

٢١) انظر: دورهم في إفساد البشرية في كافة النواحي وتحطيم أخلاقها، http://www.palestine-info.net/arabic/shoonalkaian/researches/alyahod/alyahod6.htm.